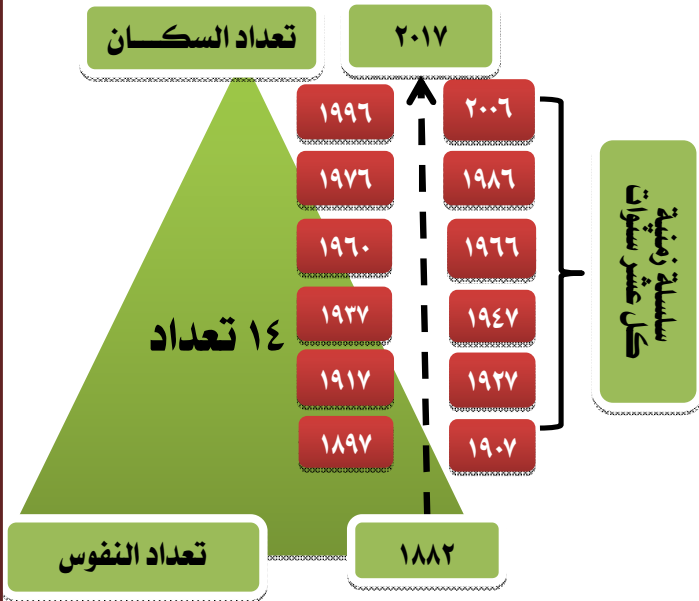


أولاً: مقدمة:

يعتبر تعداد ٢٠١٧ التعداد رقم (١٤) في سلسلة التعدادات التي تجريها مصر، وأول تعداد ينفذ بمنظومة تكنولوجيا متكاملة باستخدام التابلت، سعيًا وراء الحصول على بيانات دقيقة تكون عوناً لصانعي القرار في التخطيط على أسس سليمة ونتائج آنية، حيث لم يمر أكثر من شهرين للحصول على النتائج النهائية للتعداد مقارنة بعام ونصف على الأقل في التعدادات الورقية.

١- نبذة تاريخية عن تعداد السكان:

- ⌚ بدأ تنفيذ التعدادات السكانية في مصر بتعداد ١٨٨٢ (الكشاف للسديار المصرية وعدد نفوسها)، ثم طبقت التعدادات الدورية العشرية بدءاً من التعداد التالي والذي أجرى عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٤٧ ثم تعداد ١٩٦٠.
- ⌚ وفي عام ١٩٦٦ أجرى تعداد للسكان والإسكان باستخدام أسلوب العينة.
- ⌚ أجرى تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦ (باستخدام إستماتين أحدهما مطولة بنسبة ٢٠٪ من الأسر وإستمارة مختصرة لباقي الأسر) ثم تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ باستخدام إستمارة واحدة لجميع الأسر.
- ⌚ نفذ التعداد الإلكتروني ٢٠١٧ (باستخدام إستماتين مختصرة بنسبة ٩٠٪ من الأسر، إستمارة مطولة لباقي الأسر بنسبة ١٠٪).



٢- أهمية التعداد:

- ⌚ توفير بيانات إحصائية شاملة ومفصلة للسكان بخصائصهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى جميع الوحدات الإدارية أو الجغرافية وما يرتبط بها من معدلات ومؤشرات (معدلات النمو السكاني، التركيب العمري والنوعي، الخصائص التعليمية، قوة العمل).
- ⌚ إعطاء صورة دقيقة عن أوضاع المساكن وخصائصها بما يساعد على وضع خطط الإسكان وخطط البناء والتشييد المستقبلية.
- ⌚ إطار شامل وحديث للأسر والمنشآت حسب التقسيمات الجغرافية والإدارية، يساعد على جودة تصميم وسحب العينات لتنفيذ المسوح الأسرية المختلفة.
- ⌚ توفير بيانات عن خصائص المباني سواء قطاع عام أو خاص وحالة إشغالها حتى يمكن تحديد الاحتياجات المستقبلية المختلفة.

٣- مفهوم التعداد الإلكتروني:

- ⌚ تحديد أوضاع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية (حكومية - أهلية)، من حيث الوضع القانوني والنشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة حسب النوع والجنسية.
- ⌚ تمثل بيانات التعداد قاعدة أساسية لعمل تقديرات السكان في المستقبل.
- ⌚ مفهوم التعداد الإلكتروني:
- ⌚ هو الميكنة الكاملة لدورة عمل لكافة أنشطة التعداد اعتماداً على الحاسبات اللوحية والتطبيقات الإلكترونية والخرائط الجغرافية حتى مستوى المبنى، ونقل البيانات التي تم جمعها ميدانياً باستخدام شرائح المحمول بالحاسبات اللوحية إلى مركز البيانات الرئيسي بالجهاز مؤمنة من خلال أنظمة الكترونية.
- ⌚ إتاحة الفرصة للأسر الراغبة في تسجيل بياناتها ذاتياً من خلال موقع الجهاز.

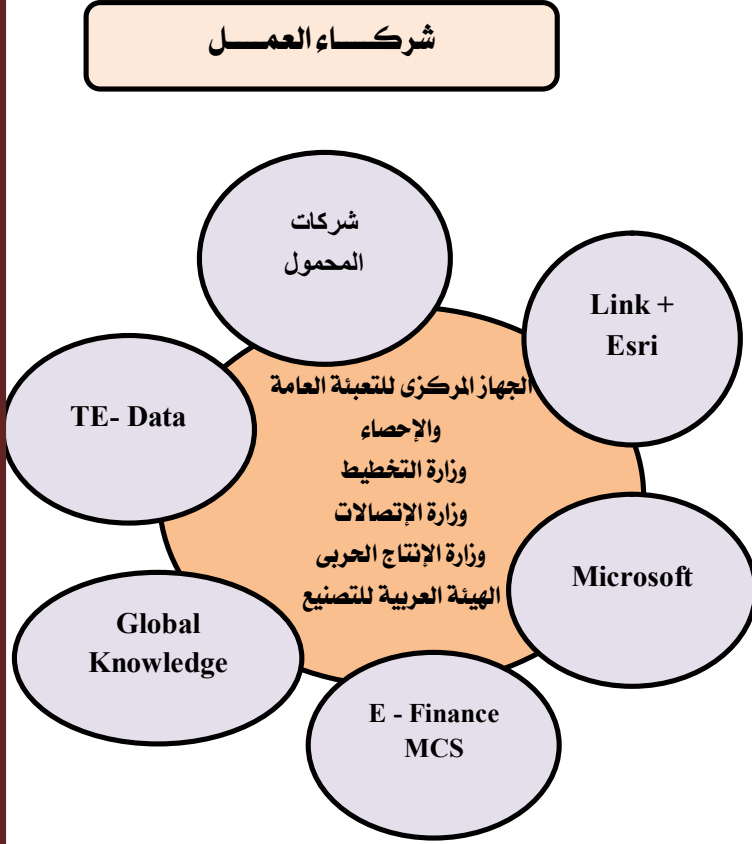
ثانياً: الأعمال التحضيرية :

١- اللجنة العليا للتعداد:

تم تشكيل اللجنة العليا للتعداد بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠١٤ تضم في عضويتها أعضاء ٢٣ وزارة وهيئة من الدرجة الممتازة وذلك بهدف :

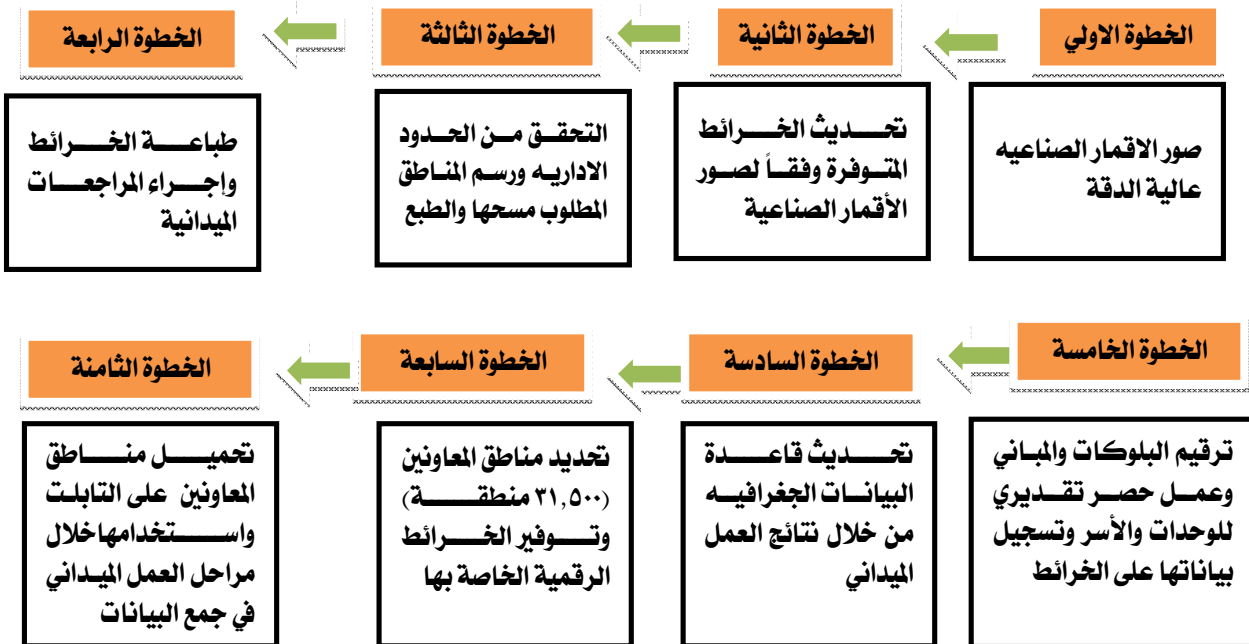
ضمان تكاتف الجهود باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة في الدولة لضمان نجاح التعداد العام.

ساهمت جميع الوزارات في تسهيل إجراءات التعداد من (التخطيط والتعاون الدولي، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التنمية المحلية والتنمية الادارية، التربية والتعليم، الداخلية، الدفاع، الخارجية، الشباب والرياضة، الاوقاف، السياحة، التعليم العالي، التجارة والصناعة، الاستثمار، العدل، المالية، النقل، الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، اتحاد الاذاعة والتليفزيون) وكذلك مساهمة كل المحافظات في تسهيل وتشكيل لجنة التعداد برئاسة المحافظ في كل محافظة وعضوية كل الجهات التنفيذية.



٢- مشروع الحصر الخرائطي:

(بدء في نوفمبر ٢٠١٣ حتى نوفمبر ٢٠١٦)



٣- اعداد كوادرات المديرين للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ٢٠١٧:

تم تدريب ٥٠٠ مدرب معظمهم من العاملين بالجهاز على أعمال التعداد لتأهيلهم للعمل كمديرين وذلك باستخدام أسلوب كرة الثلج، حيث تم البدء في تدريب عدد محدود من المديرين ليكونوا نواة لتدريب المديرين، وبدأ تدريب مجموعات المديرين في خلال ٦ دورات الفترة من يناير ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٦.

٤- التجارب القبلية للتعداد:

أجريت خمسة تجارب قبلية للتعداد وكانت التجربة الخامسة بمثابة تعداد تجريبي، وقد نفذت هذه التجارب بغرض:

- ١- الوصول للشكل الأمثل لاستمارات التعداد.
- ٢- التعرف على المشاكل الميدانية واسلوب حلها.
- ٣- اختبار معدلات الأداء لكل مشغل والوقوف على كفاءة العمل في كل مرحلة وكذا أساليب اختبار العمالة.
- ٤- اختبار التطبيق الإلكتروني لكافة مراحل التعداد.

م	التجربة	الفترة	المحافظات	حجم العينة
١	الاولى (ورقياً)	نوفمبر ٢٠١٢ حتى مارس ٢٠١٣	القاهرة والقليوبية	٨٥٠٠ أسرة
٢	الثانية (ورقياً)	نوفمبر ٢٠١٣ حتى مارس ٢٠١٤	الغربية، الفيوم، الاسماعيلية	٣٧٠٠٠ أسرة
٣	الثالثة (ورقياً)	نوفمبر ٢٠١٤ حتى مارس ٢٠١٥	القاهرة، مطروح، المنوفية، البحيرة، الشرقية، دمياط، الجيزة، المنيا، قنا، بني سويف	١٠٠٠٠٠ أسرة
٤	الرابعة (ورقياً/إلكترونياً)	سبتمبر ٢٠١٥ حتى شهر ديسمبر ٢٠١٥	اسيوط، القليوبية	٢٠٠٠٠ أسرة
٥	الخامسة (إلكترونياً)	يوليو ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٦	جميع محافظات الجمهورية ما عدا محافظة شمال سيناء	١٠٠٠٠٠ أسرة

٥- الهيكل التنظيمي للمشتغلين في التعداد:



ثالثاً: مراحل تنفيذ التعداد :

١- مرحلة حصر المباني ومكوناتها:

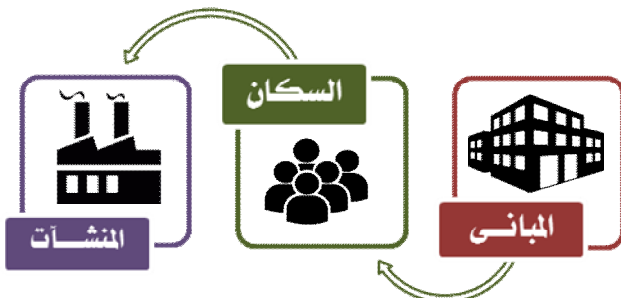
توفر معلومات تفصيلية عن المباني السكنية وغير السكنية ومكوناتها من الوحدات وخصائص هذه الوحدات (٢٩/١ - ٢٥/٣/٢٠١٧).

٢- مرحلة عد السكان والظروف السكنية:

توفر معلومات عن الأفراد والأسر وخصائصهم وظروفهم السكنية (١٨/٤ - ١٥/٦/٢٠١٧).

٣- مرحلة حصر المنشآت:

توفر معلومات تفصيلية عن أعداد المنشآت وخصائصها المختلفة (١٣/٧ - ٣١/٧/٢٠١٧).



٢- الحملة الإلكترونية:

م	البيان	عدد المنشورات	عدد المشاهدين
١	الحملة الإلكترونية	٢٠٥	١٠,٩٢٩,٤٠١

٢- الاعلانات الخارجية:

- ١- نشر اعلانات خارجية بجميع المحافظات الجمهورية.
- ٢- نشر اعلانات فى شاشات مضيئة بالمناطق الحيوية فى القاهرة الكبرى.
- ٣- وضع الاعلانات على الاتوبيسات العامة واتوبيسات الجهاز والسيارات الخاصة بالجمهورية.
- ٤- وضع لوحة كبيرة على مبنى الجهاز فى شارع صلاح سالم.
- ٥- نشر الاعلانات بمترو الانفاق الخطوط الثلاثة.

٤- الصحف :

- ١- اصدرت جريدة الجمهورية ثلاث ملاحق توعية مصاحبة لمراحل التعداد الثلاث ويتم اصدار الملاحق فى الخميس الاول من كل مرحلة (٢ فبراير ، ٢٠ ابريل ، ١٣ يوليو ٢٠١٧).
- ٢- تم التنسيق مع (٣٠) شخصية عامة ما بين (كبار كتاب - جهات دولية - وزراء سابقين) لإعداد مقالات عن أهمية التعداد لنشرها بملاحق التوعية.

رابعاً: الجودة:

١- تقييم التدريب المحلى للمفتشين والمعاونين لجميع

مراحل العمل الميدانى من حيث الآتى:

- ١- تقييم مقرات التدريب ومدى توافر أدوات التدريب
- ٢- مدى التزام المديرين والمدرسين
- ٢- تقييم إجراءات تحريم وترقيم مناطق المفتشين والمعاونين .
- ٣- تقييم حصر المباني للتأكد من:
 - ١- شمول حصر المباني.
 - ٢- شمول حصر وحدات المبني (سكنية وغير سكنية).
 - ٣- شمول حصر الأسر.
 - ٤- خصائص المباني والوحدات
- ٤- تقييم عد السكان للتأكد من:
 - ١- شمول عد جميع الأسر والأفراد
 - ٢- خصائص أفراد الأسرة.
 - ٣- تم التحقق من مناطق بعض المعاونين التي كانت نسبة إنجازهم أقل من ١٠٠٪ .
- ٥- تقييم حصر المنشآت للتأكد من:
 - ١- شمول عد جميع المنشآت.
 - ٢- خصائص المنشآت.
 - ٣- التحقق من المنشآت المغلقة

خامساً: الحملة الاعلامية المصاحبة لمراحل تنفيذ

التعداد خلال الفترة (يناير – يوليو ٢٠١٧)

١- الاذاعة والتلفزيون :

م	البيان	إجمالي عدد الأسبوتات	عدد أيام الاذاعة	متوسط عدد الأسبوتات اليومي
١	التلفزيون	١٤٤	١٢٠	١٧٢٩٧
٢	الاذاعة	١٧	١٢٠	٢٠٥٩

٥- حملة التوعية بالتعداد:

تضمنت حملة التوعية ما يلي :

أ- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم من خلال:

- اضافة مادة علمية عن التعداد فى المناهج التعليمية.

- إعداد دليل للمعلم والموجه لشرح المادة العلمية

الخاصة بالتعداد.

- تنفيذ تدريب (١٥) ألف موجه ومعلم خلال الدورة

الأولى.

- تنفيذ عدد (١٣٥) ندوة بجميع محافظات

الجمهورية.

ب- تنفيذ (٢٠) ندوة بالجامعات المصرية .

ج- عقد عدد (٤٧) ندوة بجميع محافظات الجمهورية

بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستعلامات.

د- عقد عدد (٤٠) ندوة بمراكز الشباب التابعة لوزارة

الشباب والرياضة على مستوى جميع محافظات

الجمهورية.

هـ- عقد لقاءات مباشرة مع السادة أعضاء النوادي

الكبرى وتوزيع المطويات الخاصة بالتعداد لحثهم

على التعاون مع معاونين.

و- عقد العديد من الندوات بالتنسيق مع السادة

المحافظين بالمحافظات.

ز- التنسيق مع النقابات لعقد ندوات.

ح- إصدار عدد (٥,٨) مليون فاتورة غاز شهرياً طوال

مدة التعداد مطبوع عليها إعلانات التوعية

بالتعداد بالتنسيق مع وزارة البترول.

ط- إصدار طابع تذكاري للتعداد بالتنسيق مع

الهيئة القومية للبريد.

ي- التنسيق مع وزارة الأوقاف في التوعية بالتعداد من

خلال خطبة صلاة الجمعة أثناء فترة التعداد

وكذلك التوعية في الكنائس في التوعية

بالتعداد.

تعداد مصر ٢٠١٧ .. أول تعداد إلكتروني في تاريخ التعدادات المصرية

أولاً: مقدمة:

نفذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت الذي يعد الرابع عشر في سلسلة التعدادات المصرية .. وهو التعداد الإلكتروني الأول الذي نفذ باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة بالحواسيب الكفية (التابلت) والتي ضمنت شمول ودقة وسرعة استخراج نتائج التعداد من خلال الحصول على بيانات دقيقة لصانعي القرار والباحثين والدارسين .. الخ.

ثانياً: المفاهيم:

أ- تعداد السكان :

حصر جميع الأفراد المواطنين والأجانب الموجودين على قيد الحياة داخل حدود الدولة خلال فترة العد مع جمع بيانات الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لهم.

نفذ تعداد ٢٠١٧ وفقاً لأسلوب العد النظري (محل الإقامة المعتاد)، بدلاً من مكان التواجد الفعلي الذي كان مستخدماً في التعدادات السابقة.

محل الإقامة المعتاد: هو المكان الذي يقضى فيه الفرد معظم الوقت خلال الفترة الزمنية المرجعية (عادة العام الميلادي).

ب- ليلة الإِسناد الزمني (ليلة العد):

منتصف ليلة الثلاثاء الموافق ١٨ أبريل ٢٠١٧، ويشمل الحصر جميع الأفراد على قيد الحياة حتى ليلة العد بما فيهم:

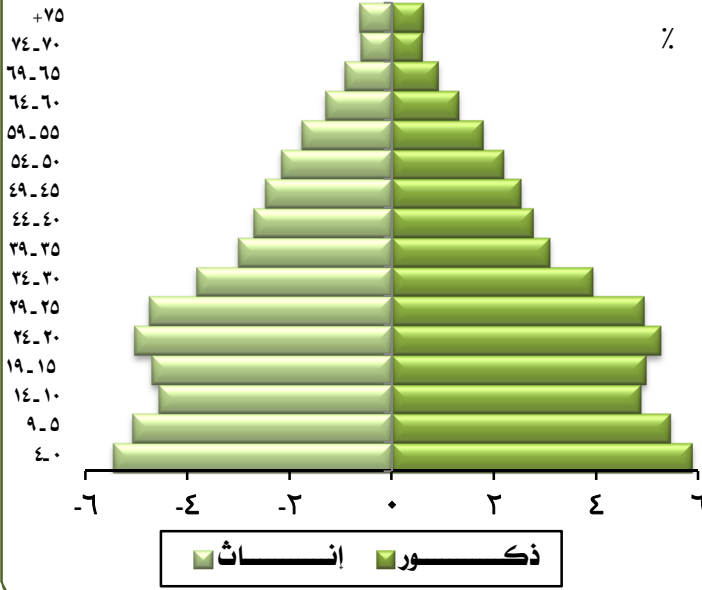
المتوفى بعد ليلة الإِسناد.

المولود قبل ليلة الإِسناد حتى ولو توفي بعدها.

لا يشمل حصر السكان في التعداد المولود بعد ليلة الإِسناد وكذا المتوفى قبل ليلة الإِسناد.

الهرم السكاني

لجمهورية مصر العربية في ٢٠١٧/٤/١٨

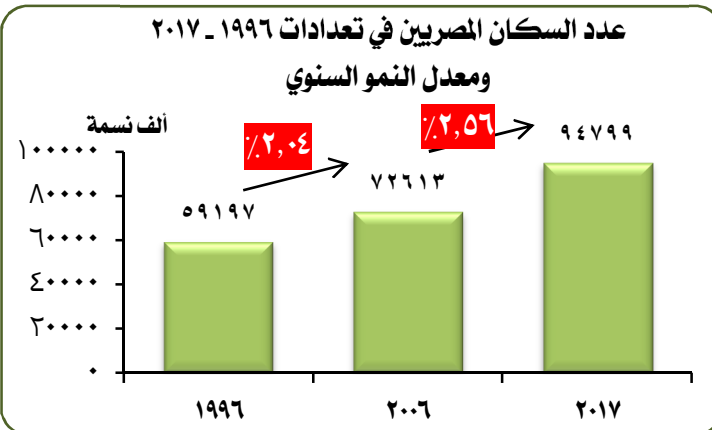


رابعاً: أهم النتائج:

١- خصائص السكان المصريين:

بلغ عدد السكان المصريين في تعداد ٢٠١٧
٩٤,٧٩٨,٨٢٧ نسمة

أ- تطور عدد السكان المصريين (١٩٩٦ - ٢٠١٧):

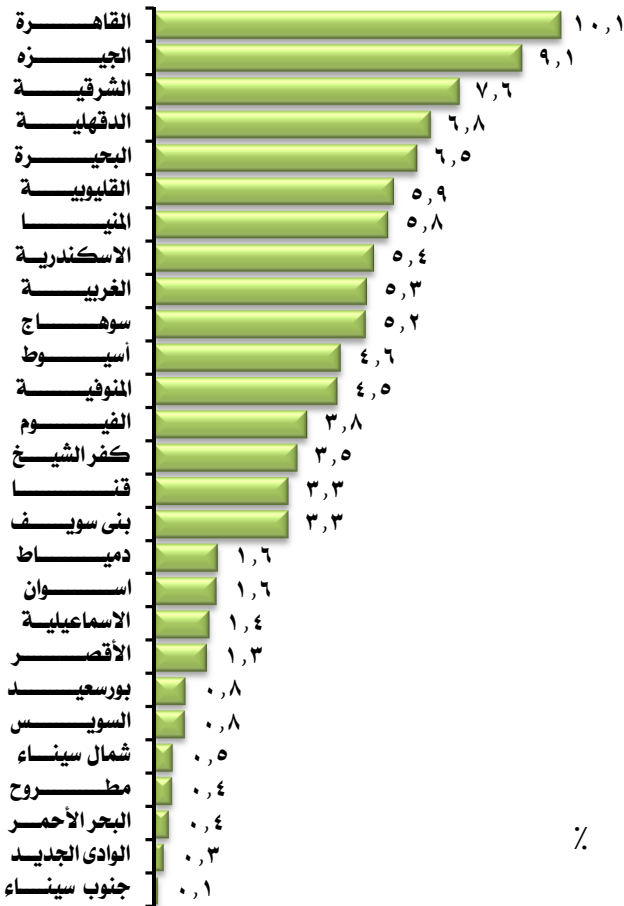


ارتفع عدد السكان المصريين من ٥٩,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٦ إلى ٧٢,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٩٤,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من ٢,٠٤% خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ إلى ٢,٠٦% خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٧.

د- السكان المصريين وفقاً للمحافظات:

التوزيع النسبي للسكان المصريين وفقاً للمحافظات



توجد أكبر نسبة للسكان المصريين بمحافظة القاهرة

بنسبة (١٠,١٪)، تليها محافظة الجيزة بنسبة (٩,١٪)،

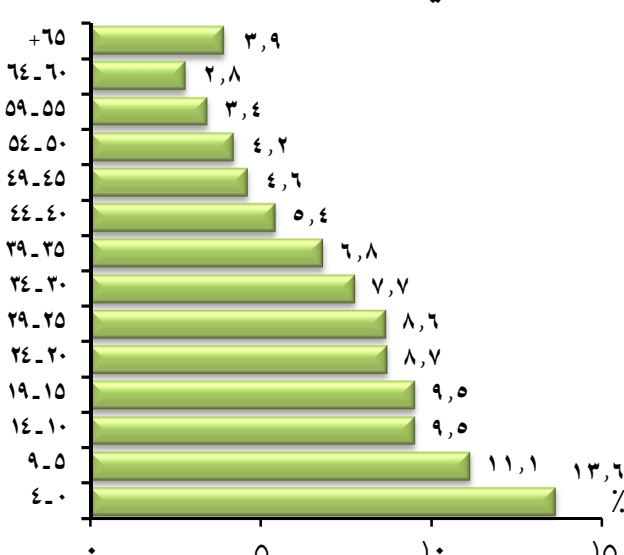
ثم الشرقية (٧,٦٪)، الدقهلية (٦,٨٪).

أما أقل نسب للسكان المصريين فتوجد بمحافظات

الحدود بالإضافة لمحافظة بورسعيد والسويس.

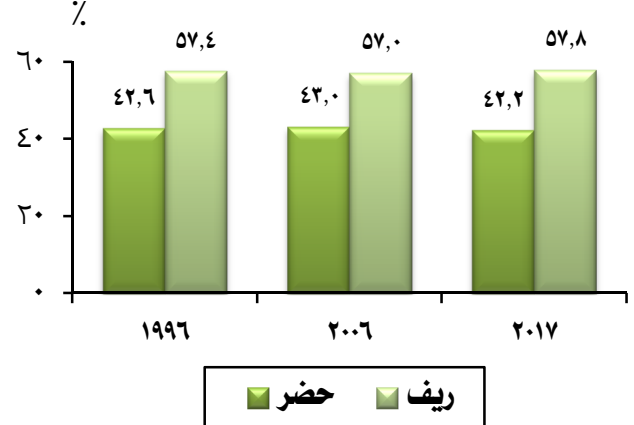
هـ- التركيب العمري للسكان المصريين:

التوزيع النسبي للسكان المصريين وفقاً لفئات السن



ب- السكان المصريين في الحضر والريف:

التوزيع النسبي للسكان المصريين بالحضر والريف خلال سنوات التعداد



تزايدت نسبة السكان المصريين بالحضر

من ٤٢,٦٪ في تعداد ١٩٩٦ إلى ٤٣,٠٪ في تعداد ٢٠٠٦

ثم تناقصت بنسبة بسيطة إلى ٤٢,٢٪ في تعداد ٢٠١٧.

مقابل ذلك انخفضت نسبة سكان المصريين الريفي

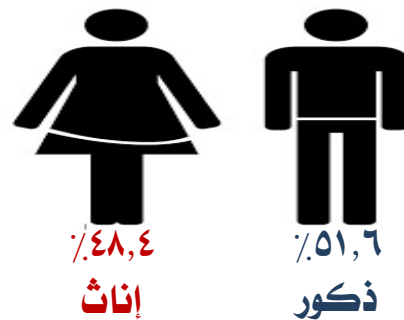
من ٥٧,٤٪ في تعداد ١٩٩٦ إلى ٥٧,٠٪ في تعداد ٢٠٠٦

ثم تزايدت بنسبة بسيطة إلى ٥٧,٨٪ في تعداد ٢٠١٧.

مما سبق يعكس ثبات نسبة السكان المصريين

في الحضر والريف تقريباً في الثلاثة تعدادات.

ج- التركيب النوعي للسكان المصريين:



٥١,٦٪ نسبة الذكور و ٤٨,٤٪ نسبة الإناث.

بلغت نسبة النوع ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

٢٥,٨٪ نسبة الأمية بين السكان المصريين (١٠ سنوات فأكثر) وترتفع النسبة بين الإناث (٣٠,٨٪) بالمقارنة بالذكور (٢١,٢٪).

١٨,٨٪ حاصلين على مؤهل أقل من المتوسط.

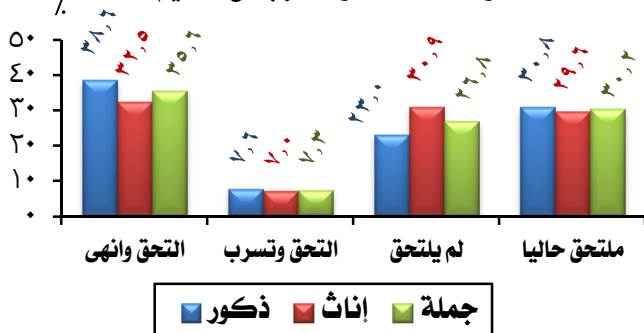
٢٢,٢٪ حاصلين على مؤهل متوسط فنى و٦,٩٪ حاصلين على ثانوية عام أو أزهريّة.

١٢,٤٪ حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى.

أقل نسبة للحاصلين على مؤهل فوق المتوسط حيث بلغت ٣,١٪ من إجمالي السكان المصريين (١٠ سنوات فأكثر).

ج- الالتحاق والتسرب من التعليم:

التوزيع النسبي للسكان المصريين (٤ سنوات فأكثر) وفقاً للالتحاق أو التسرب من التعليم



٣٠,٢٪ نسبة السكان المصريين (٤ سنوات فأكثر) المستحقين حالياً بالتعليم، كما أن ٣٥,٦٪ أتموا التعليم.

تم رصد ظاهرة التسرب بالتعداد وهى للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية فقط، حيث بلغت نسبة الأفراد المتسربين ٧,٣٪، كما أن ٢٦,٨٪ لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً.

ط- أسباب عدم الالتحاق أو التسرب من التعليم:

التوزيع النسبي للسكان المصريين (٦ - ٢٠ سنة) الذين لم يلتحقوا أو تسربوا من التعليم وفقاً للسبب



يُعتبر المجتمع المصري مجتمعاً فتيماً حيث تشكل الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) حوالي ثلث السكان بنسبة ٣٤,٢٪.

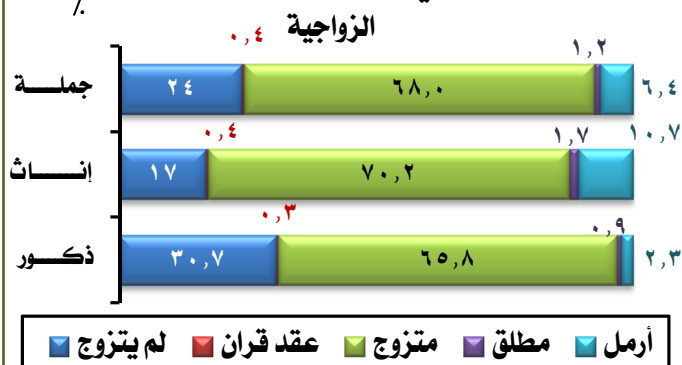
بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (١٥ - ٢٩ سنة) ٢٦,٨٪.

سجلت نسبة السكان المصريين في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) أعلى نسبة من إجمالي السكان المصريين حيث تبلغ ٦١,٩٪.

٣,٩٪ نسبة السكان المصريين كبار السن (٦٥ سنة فأكثر).

و- الحالة الزوجية (١٨ سنة فأكثر):

التوزيع النسبي للسكان المصريين وفقاً للحالة الزوجية



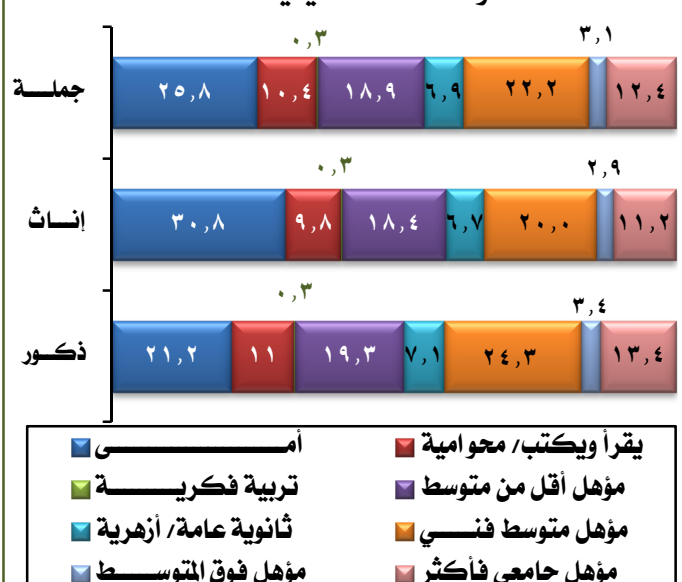
٦٨,٠٪ نسبة المتزوجين (٦٥,٩٪ للذكور، ٧٠,٢٪ للإناث).

١٠,٧٪ من الإناث أرامل مقابل ٢,٣٪ للذكور.

١,٧٪ من الإناث مطلقات مقابل ٠,٩٪ للذكور.

ز- الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر):

التوزيع النسبي للسكان المصريين وفقاً للحالة التعليمية



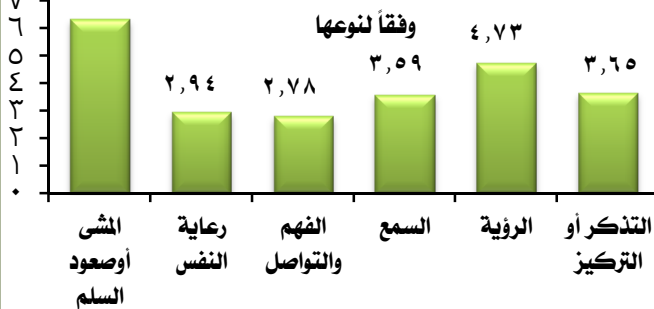
بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من البسيطة إلى المطلقة) ١٠,٦٧٪. بلغت النسبة ١٢,٢٢٪ في الحضر مقابل ٩,٧١٪ في الريف. بلغت النسبة ١٠,٩٩٪ للذكور مقابل ١٠,٣٤٪ للإناث.

نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة)

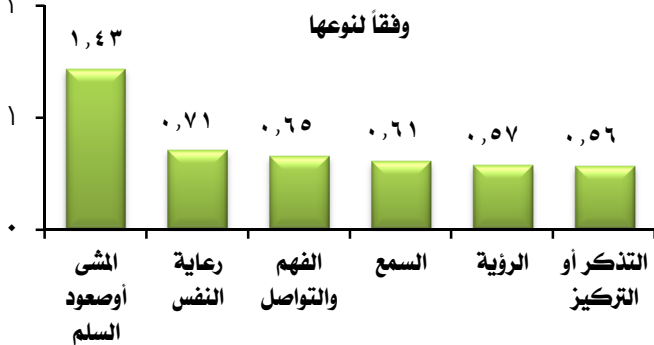


بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من الكبيرة إلى المطلقة) ٢,٦١٪. بلغت النسبة ٢,٦٢٪ في الحضر مقابل ٢,٦١٪ في الريف. بلغت النسبة ٢,٧٣٪ للذكور مقابل ٢,٤٩٪ للإناث.

نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة البسيطة إلى المطلقة)



نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة)

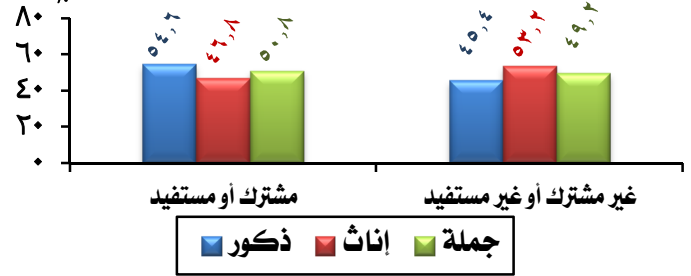


أكبر نسبة لذوي الصعوبات هي للأفراد الذين يعانون من صعوبة المشي أو صعود السلالم تليها رعاية النفس ثم الفهم والتواصل. أقل نسبة كانت لصعوبة التذكر أو التركيز والرؤية.

٣٧,٢٪ لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا بسبب عدم رغبة الفرد في التعليم، بينما ١٨,٩٪ بسبب عدم رغبة الأسرة في التعليم. وأقل نسب لسبب عدم الالتحاق أو التسرب من التعليم كانت لسبب الإعاقة أو انفصال الوالدين.

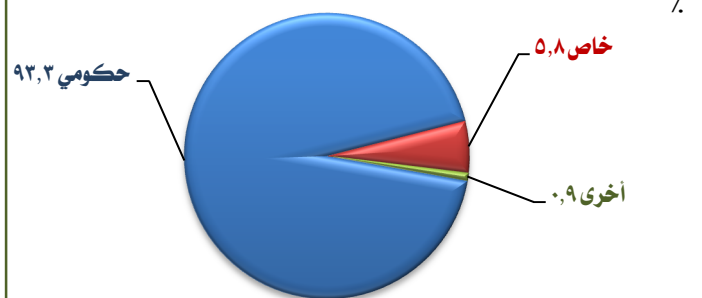
ي- الإشتراك في التأمين الصحي:

التوزيع النسبي للسكان المصريين وفقاً للإشتراك أو الاستفادة من التأمين الصحي



حوالي نصف إجمالي السكان المصريين مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي (٥٤,٦٪ للذكور مقابل ٤٦,٨٪ للإناث).

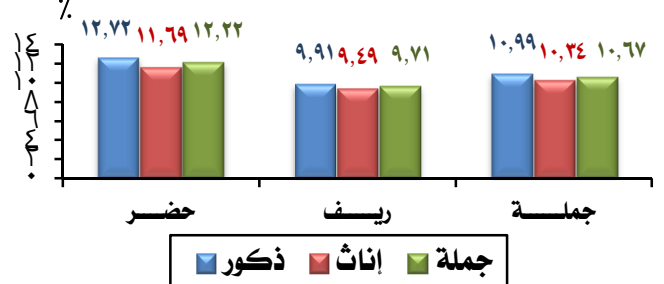
التوزيع النسبي للسكان المصريين المشتركين أو المستفيدين من التأمين الصحي وفقاً لنوعه



معظم المشتركين أو المستفيدين من التأمين الصحي بالقطاع الحكومي بنسبة ٩٣,٣٪ من إجمالي المشتركين أو المستفيدين، مقابل ٥,٨٪ بالقطاع الخاص.

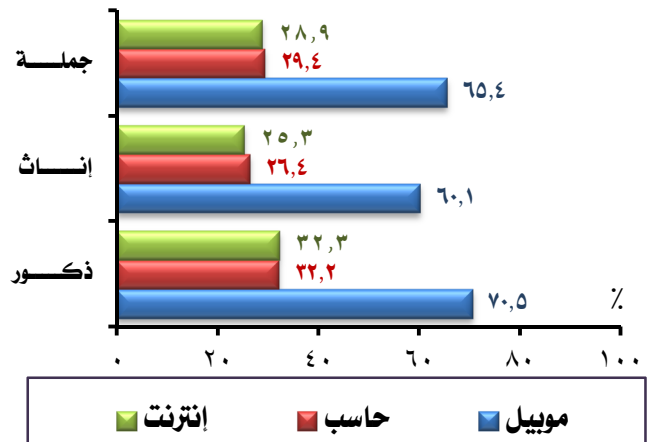
ك- السكان المصريين ذوي الصعوبات الوظيفية:

نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة البسيطة إلى المطلقة)



ل- استخدام الأفراد لوسائل تكنولوجيا المعلومات (٤ سنوات فأكثر):

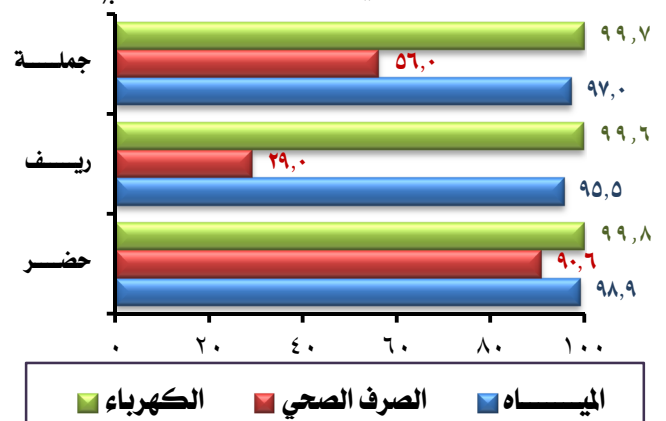
نسبة استخدام الأفراد لوسائل تكنولوجيا المعلومات (٤ سنوات فأكثر)



٦٥,٤٪ من الأفراد (٤ سنوات فأكثر) يستخدمون الموبايل (٧٠,٥٪ ذكور، ٦٠,١٪ إناث).
٢٩,٤٪ يستخدمون الحاسب الآلي (٣٢,٢٪ ذكور، ٢٦,٤٪ إناث).
٢٨,٩٪ يستخدمون الأنترنت (٣٢,٣٪ ذكور، ٢٥,٣٪ إناث).

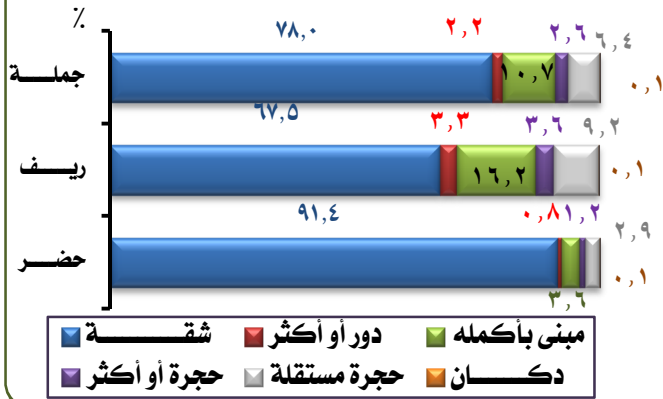
٢- الظروف السكنية للأسر: أ- الاتصال بالمرافق العامة:

نسبة الأسر المتصلة بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وفقاً لمحل الإقامة



٩٩,٧٪ من الأسر متصلون بالشبكة العامة للكهرباء (٩٩,٨٪ بالحضر، ٩٩,٦٪ بالريف).
٩٧,٠٪ من أسر متصلون بالشبكة العامة للمياه (٩٨,٩٪ بالحضر، ٩٥,٥٪ بالريف).
٥٦,٠٪ من الأسر متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي (٩٠,٦٪ بالحضر، ٢٩,٠٪ بالريف).

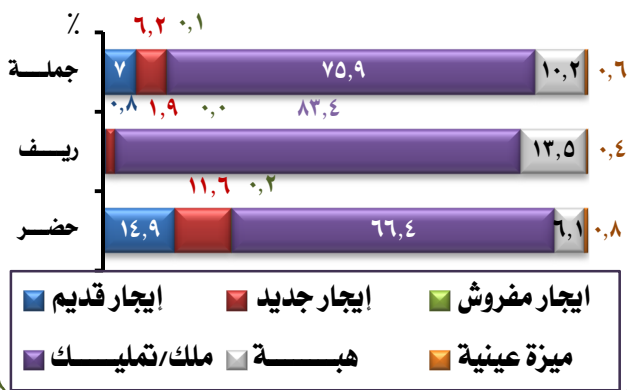
التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع الوحدة السكنية



٧٨٪ من الأسر يعيشون في شقة (٩١,٤٪ للحضر، ٦٧,٥٪ للريف).
١٠,٧٪ يعيشون في مبنى بأكمله (٣,٦٪ للحضر، ١٦,٢٪ للريف).
٦,٤٪ يعيشون في حجرة مستقلة أو أكثر (٢,٩٪ للحضر، ٩,٢٪ للريف).
٢,٦٪ يعيشون في حجرة أو أكثر في وحدة سكنية (١,٢٪ للحضر، ٣,٦٪ للريف).
٢,٢٪ يعيشون في دور أو أكثر (٠,٨٪ للحضر، ٣,٣٪ للريف).

ج- حيازة المسكن:

التوزيع النسبي للوحدات السكنية وفقاً لنوع حيازة المسكن



٧,٠٪ من الأسر يقيمون في مسكن إيجار قديم (١٤,٩٪ للحضر، ٠,٨٪ للريف).
٦,٢٪ من الأسر يقيمون في مسكن إيجار جديد (١١,٦٪ للحضر، ١,٩٪ للريف).
٧٥,٩٪ من الأسر لديهم مسكن ملك/تمليك (٦٦,٤٪ للحضر، ٨٣,٤٪ للريف).
١٠,٢٪ من الأسر لديهم مسكن هبة (٦,١٪ للحضر، ١٣,٥٪ للريف).

٩ ملايين و٤٧١ ألف مصري مقيم بالخارج في نهاية ٢٠١٦

مقدمة :

يعتبر التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت من أهم العمليات الإحصائية التي يقوم بها الجهاز الإحصائي حيث يوفر قاعدة بيانات شاملة عن كل ما بداخل حدود الدولة وخارجها من خلال الحصر الشامل حيث يخص الجهاز في التعداد بحصر المتواجدين (مصريين / أجانب) على أرض الدولة خلال فترة معينة أما بيانات المصريين في الخارج فيعتمد الجهاز على بيانات وزارة الخارجية.

أولاً: نبذة تاريخية عن المصريين المقيمين بالخارج :

- ١) في بداية الثلاثينيات: قامت الحكومة بإرسال بعثات إلى الدول العربية المجاورة بغرض تحقيق أغراض تنموية بتلك الدول وكانت الحكومة العراقية أول من طلب إعارة بعض المدرسين للعمل بها.
- ٢) مرحلة الخمسينات : اتسع حجم الإعارات فأنضم إلى المدرسين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والأطباء والمهندسين وغيرهم من ذوي الخبرات التي كانت تفتقر إليها الدول العربية او مساعدة الدول الأفريقية والآسيوية في توفير مطالبها.
- ٣) بعد حرب ١٩٧٣: شهدت هذه المرحلة تغيرات كبيرة كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط والذي ترتب عليه تحقيق بعض الدول العربية فائضاً ضخماً من إنتاجه أدى ذلك الانفتاح الاقتصادي وفتح أسواق العمالة في هذه الدول ولما كانت هذه الدول تحتاج إلى خبرات وأيدي عاملة ماهرة فقد ساهمت مصر بعدد كبير من هذه الكفاءات.
- ٤) في منتصف الثمانينيات: تم إحلال العمالة الوطنية بالعمالة الأجنبية ومنافسة العمالة الآسيوية للعمالة المصرية.
- ٥) تؤدي التحويلات النقدية والعينية للأفراد المقيمين خارج مصر إلى زيادة قيمة المتحصلات في ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

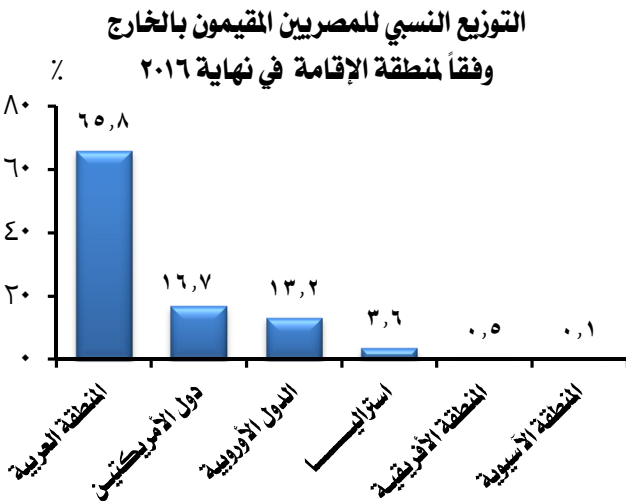
ثانياً: توزيعات المصريين في الخارج :

١- المصريون المقيمون بالخارج وفقاً لمنطقة الإقامة:

عدد المصريين المقيمين بالخارج وفقاً لمحل الإقامة في نهاية ٢٠١٦

منطقة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
المنطقة العربية	٦٢٣٦٠٥٠
الدول الأوروبية	١٢٤٩٧٥٥
المنطقة الآسيوية	١٤٠٠١
استراليا	٣٤٠٠٠
دول الأمريكتين	١٥٨٤٦٠١
المنطقة الأفريقية	٤٦٣٦٧
الاجمالي	٩٤٧٠٦٧٤

يتركز غالبية المصريين المقيمين بالخارج في الدول العربية



٩,٥ مليون مصري مقيم بالخارج طبقاً لتقديرات وزارة الخارجية.

٦,٢ مليون مصري مقيم في الدول العربية، أي ما يعادل ٦٥,٨٪ من إجمالي عدد المصريين في الخارج.

١,٢ مليون مصري مقيم في الدول الأوروبية أي ما يعادل ١٣,٢٪ من إجمالي عدد المصريين في الخارج.

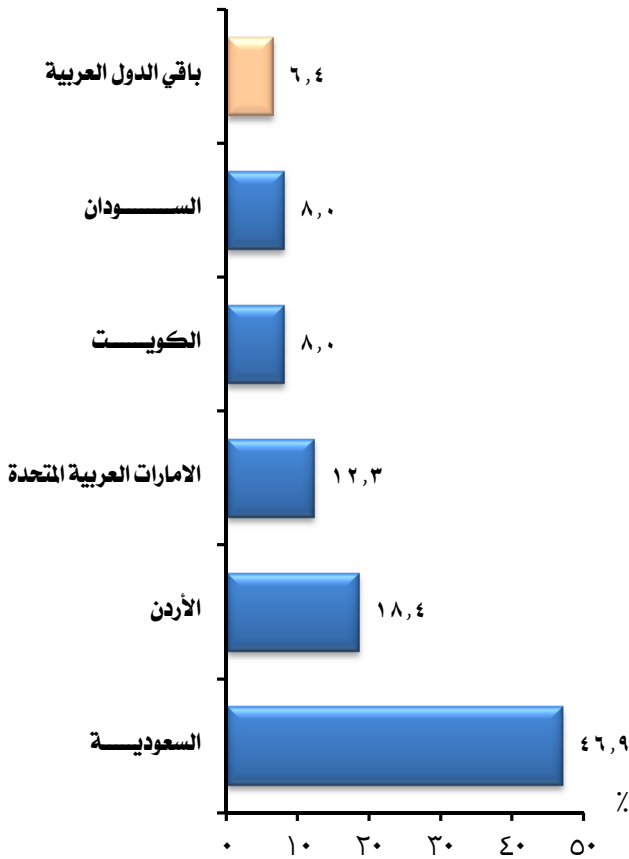
١,٦ مليون مصري مقيم في دول الأمريكتين أي ما يعادل ١٦,٧٪ يليها الدول الآسيوية وأستراليا بنسبة ٣,٧٪، ثم المنطقة الأفريقية بنسبة ٠,٥٪.

٢- المصريون المقيمون بالدول العربية :

عدد المصريون المقيمون بالدول العربية في نهاية ٢٠١٦

تتصدر السعودية النصيب الأكبر في عدد المصريين المقيمين بالدول العربية

التوزيع النسبي للمصريين المقيمين في الدول العربية حتى نهاية ٢٠١٦



دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
الإمارات العربية المتحدة	٧٦٥٠٠٠
سوريا	٢٠٠٠
سلطنة عمان	٥٦٠٠٠
ليبيا	*
المغرب	٣٠٠٠
السعودية	٢٩٢٥٠٠٠
البحرين	٢١٠٠٠
موريتانيا	١٥٠
تونس	٨٠٠
اليمن	*
الكويت	٥٠٠٠٠
لبنان	٤٠٠٠
الجزائر	٦٦٠٠
قطر	٢٣٠٠٠٠
السودان	٥٠٠٠٠
الأردن	١١٥٠٠٠٠
فلسطين	١٤٥٠٠
العراق	٢٢٠٠٠
الإجمالي	٦٢٣٦٠٥٠

* غير متاح.

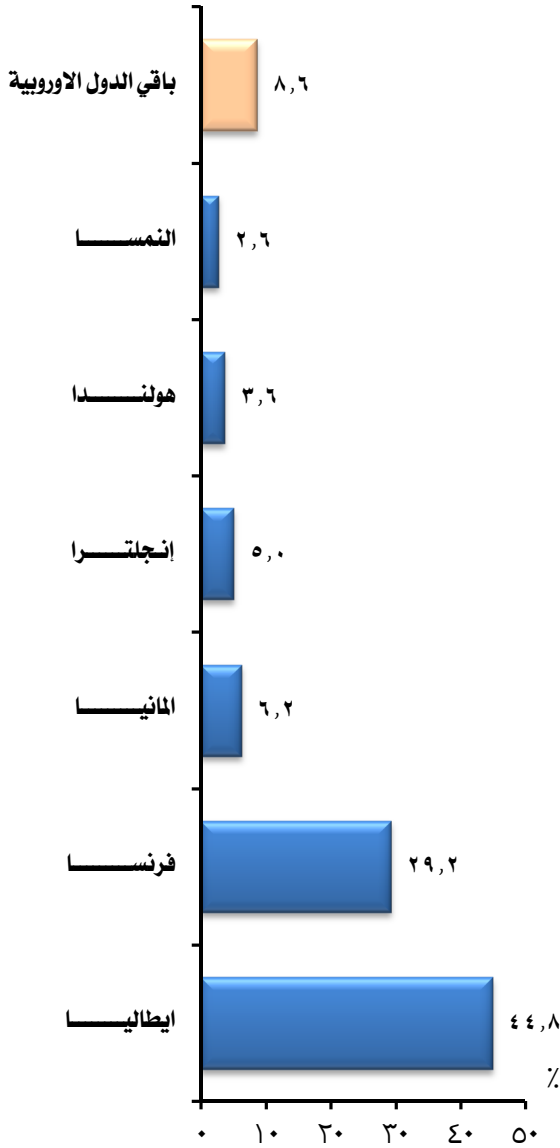
٦,٢ مليون مصري مقيم في الدول العربية ويتوزع هؤلاء المصريون على الدول العربية كالآتي:
 ٢,٩ مليون مصري مقيم بالسعودية أي ما يعادل ٤٦,٩٪ من إجمالي عدد المصريين في الدول العربية. يليها الأردن بنسبة ١٨,٤٪ ثم الإمارات ١٢,٣٪ ثم كل من الكويت والسودان (٨٪ لكل منهما). أقل نسب للمصريين تتواجد في كل من موريتانيا وتونس واليمن.

٣- المصريين المقيمون بالدول الأوروبية :

عدد المصريين المقيمون بالدول الأوروبية في نهاية ٢٠١٦

يتركز المصريين المقيمون بالدول الأوروبية في إيطاليا

التوزيع النسبي للمصريين المقيمون بالدول الأوروبية في نهاية ٢٠١٦



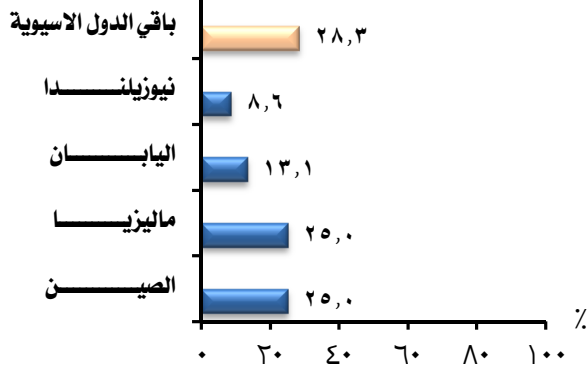
دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج	دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
السويد	٨٠٠٠	ألمانيا	٤٠٠٠
النرويج	١٢٥٠	قبرص	٢٥٠٠
اليونان	٢٥٠٠٠	فنلندا	٧٠٠
إيطاليا	٥٦٠٠٠	إيرلندا	٤٥٠٠
تركيا	٢٥٨٠٠	أوزبكستان	١٥
فرنسا	٣٦٥٠٠	البوسنة والهرسك	٢٥٠
بلجيكا	٥٠٠٠	أذربيجان	٨٠
سويسرا	٧٥٠٠	رومانيا	٥٠٠
كازاخستان	٣٠٠	المجر	٢١٠٠
كرواتيا	٣٥	التشيك	٩٠٠
النمسا	٣٣٠٠٠	بلغاريا	٢٠٠
ألمانيا	٧٧٠٠٠	روسيا الاتحادية	٧٠٠٠
مالطا	٧٠٠	بولندا	٢٠٠٠
الدنمارك	٢٠٠٠	ألبانيا	٢٥٠
إنجلترا	٦٢٥٠٠	أوكرانيا	٥٠٠٠
هولندا	٤٥٠٠٠	أرمينيا	٣٠
البرتغال	٣٠٠	سلوفينيا	٤٥
سلوفاكيا	٢٥٠	صربيا	٥٠
الاجمالي		١٢٤٩٧٥٥	

١,٢ مليون مصري مقيم في الدول الأوروبية أي ما يعادل ١٣٪ من إجمالي عدد المصريين في الخارج ويتوزعون كالتالي:

٥٦٠ ألف مصري مقيم في إيطاليا أي ما يعادل ٤٤,٨٪، يليها فرنسا بعدد ٣٦٥ ألف مصري بنسبة ٢٩,٢٪، ألمانيا بعدد ٧٧ ألف مصري بنسبة ٦,٢٪، إنجلترا بعدد ٦٢,٥ ألف مصري بنسبة ٥,٠٪ وتنتج أقل الأعداد إلى باقي الدول الأوروبية.

يتركز نصف عدد المصريين المقيمين بالدول الآسيوية في الصين وماليزيا

التوزيع النسبي للمصريين المقيمين بالدول الآسيوية ونيوزيلندا في نهاية ٢٠١٦



١,٤ مليون مصري مقيم في الدول الآسيوية ويتوزعون كالتالي:

٣ آلاف مصري مقيم في الصين وبالمثل ماليزيا أي ما يعادل ٢٥٪ لكل منهما، يليها اليابان بعدد ١,٨ ألف مصري بنسبة ١٣,١٪، نيوزيلندا بعدد ١,٢ ألف مصري بنسبة ٨,٦٪ وتتجه أقل الأعداد إلى باقي الدول الآسيوية.

٤- المصريين المقيمون بالدول الآسيوية ونيوزيلندا: عدد المصريون المقيمون بالدول الآسيوية ونيوزيلندا في نهاية ٢٠١٦

دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
باكستان	١٦٥
تايلاند	٧٠٠
الصين	٢٥٠٠
الهند	٢٥٠
أندونيسيا	٥٠٠
رانجون	٤٠
سنغافورة	٢٥٠
ايران	٥٠
اليابان	١٨٤٠
نيبال	٦
سريلانكا	٧٠
ماليزيا	٢٥٠٠
الفلبين	٥٠٠
فيتنام	٢٥٠
بنجلاديش	١٦٠
هونغ كونج	٢٥٠
اسرائيل	٤٥٠
كوريا الجنوبية	٢٥٠
أفغانستان	٦٠
كوريا الشمالية	١٠
نيوزيلندا	١٢٠٠
الإجمالي	١٤٠٠١

٥- المصريين المقيمون في استراليا:

٣٤٠ ألف مصري مقيم في استراليا أي ما يعادل ٣,٦٪ من إجمالي عدد المصريين في الخارج.

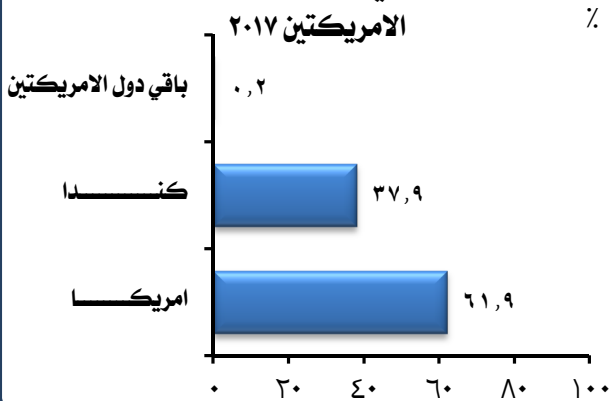
٦- المصريون المقيمون بدول الأمريكتين:

عدد المصريون المقيمون المتواجدين بدول الأمريكتين في نهاية ٢٠١٦

دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
كندا	٦٠٠٠٠
المكسيك	٦٠٠
البرازيل	٢٢٠٠
كولومبيا	٥٠
الأرجنتين	٥٠
بنما	٣٠
شيلي	١٥٠
امريكا	٩٨١٠٠٠
فنزويلا	١٢٠
الإكوادور	٢٠٠
بيرو	٦٠
بوليفيا	٢٥
أورجواي	٦٠
كوبا	٦
جواتيمالا	٥٠
الإجمالي	١٥٨٤٦٠١

تتصدر أمريكا النصيب الأكبر في عدد المصريين بدول الأمريكتين

التوزيع النسبي للمصريين المقيمين بدول الأمريكتين في ٢٠١٧



٩١٨ ألف مصري مقيمين بأمريكا أي ما يعادل ٦١,٩٪، تليها كندا ٦٠٠ ألف مصري بنسبة ٣٧,٩٪. وتتجه أقل الأعداد إلى باقي الدول الأمريكية.

٧- المصريين المقيمون بالدول الأفريقية (غير العربية) :

عدد المصريين المقيمون بالدول الأفريقية (غير العربية) في نهاية ٢٠١٦

دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج	دولة الإقامة	عدد المصريين بالخارج
ساحل العاج	٣٠٠	توجو	٤٨
أنشوييا	٢٥٠	غينيا الإستوائية	٣٠٠
غانا	٤٥٠	جنوب السودان	٢٠٠
بوركينافاسو	٥٠	الجابون	٣٠٠
أنجولا	٦٠٠	ليبيريا	١٠
مالى	٢٠٠	موزمبيق	١٠٠
الكونغو برفايل	٨٤	موريشيوس	٢٥
الكونغو	٨٥	تشاد	٣٥٠
الديوقراطية	٣٠	كينيا	٢٠٠
بروندي	٥	النيجر	١٢٥
مدغشقر	١٦٠	الكاميرون	١٣٠
تنزانيا	٢٠٠	جيبوتي	٢٠٠
السنگال	٢٥	رواندا	٥٠
غينيا	١٥٠	زيمبابوي	٦٠
سيراليون	٩٠٠	مالاوي	٣٨٠
نيجيريا	١٠٠	ناميبيا	٢٠٠
أوغندا	٥٥	أريتريا	١٠٠
بنين	٢٥٠	جنوب أفريقيا	٤٠٠٠
زامبيا			
الإجمالي	٤٦٨٧٢		

يتركز المصريون المقيمون بالدول الأفريقية (غير العربية) في جنوب أفريقيا

التوزيع النسبي للمصريين بالدول الأفريقية في نهاية ٢٠١٦



٤٠ ألف مصري مقيم بجنوب أفريقيا أي ما يعادل ٨٥,٣٪.

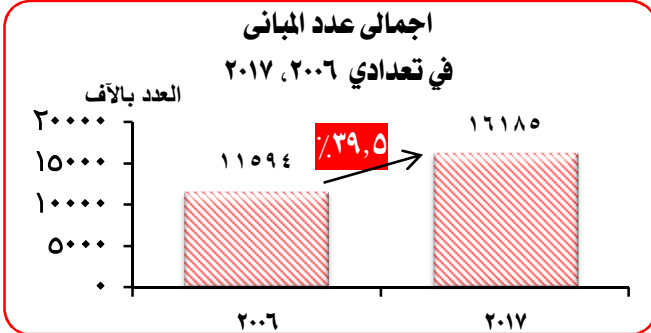
١٤,٧٪ من المصريين في باقي الدول الأفريقية.

قد يكون المبنى التعديدي :

- مبنى عادي (منزل، عمارة، فيلا، مسكن عام ..).
- مبنى جوازيًا (عشة، خيمة، أرض مسورة، عوامة ..).

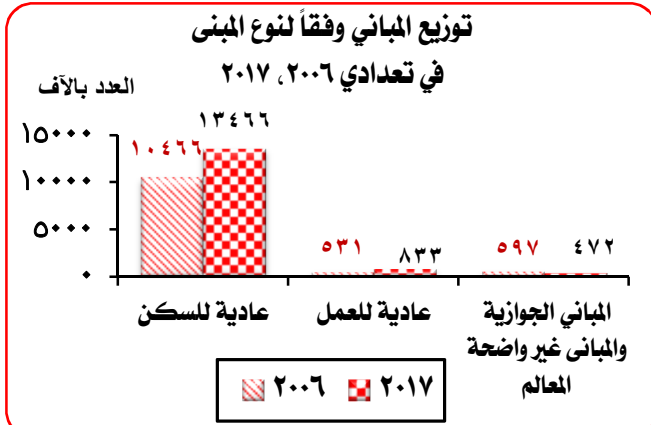
رابعاً: أهم النتائج:

١- عدد المباني:



بلغ إجمالي عدد المباني ١٦ مليون و١٨٥ ألف مبنى عام ٢٠١٧ مقابل ١١ مليون و٥٩٤ ألف مبنى في تعداد ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣٩,٥٪.

٢- أنواع المباني:



بلغ إجمالي عدد المباني العادية لاغراض سكنية ١٢ مليون و٤٦٦ ألف مبنى مقابل ١٠ مليون و٤٦٦ ألف مبنى في تعداد ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٢٨,٧٪.

بلغ إجمالي عدد المباني العادية لاغراض العمل ٨٣٣ ألف مقابل ٥٣١ ألف مبنى في تعداد ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٥٦,٩٪.

بلغ إجمالي عدد المباني الجوازية والمباني غير واضحة المعالم ٤٧٢ ألف مقابل ٥٩٧ ألف مبنى في تعداد ٢٠٠٦، بانخفاض قدره ٢٠,٩٪.

بلغ عدد الأراضي المسورة غير المستغلة مليون و٤١٤ ألف في تعداد ٢٠١٧.

مما سبق يتضح أن أغلب المباني مخصصة لأغراض السكن، حيث تمثل ٩١,٢٪ من إجمالي المباني عام ٢٠١٧ بالمقارنة بنسبة ٩٠,٣٪ عام ٢٠٠٦.

زيادة أعداد المستفيدين بخدمات المرافق
(المياه - الكهرباء - الصرف الصحي)

أولاً: مقدمة:

تبدأ الأعمال الميدانية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت بمرحلة حصر خصائص المباني ومكوناتها من وحدات سكنية وغير سكنية ورصد نوع تلك الوحدات واستخدامها الحالي، بالنظر إلى ما توفره هذه المرحلة من إطارات لحصر الأسر والمنشآت والمساكن العامة التي يتم جمع بياناتها التفصيلية في المراحل التالية، وذلك بالإضافة إلى أهميتها في تحديد الثروة العقارية للمجتمع.

أجرى أول تعداد مباني بمصر عام ١٩٦٤ ضمن تعداد المنشآت، بينما أجرى التعداد الثاني للمباني في جميع المدن ضمن التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٧٦ ثم استمر تعداد المباني ضمن سلسلة التعدادات التالية أعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ وآخرها تعداد ٢٠١٧.

يهدف تعداد المباني إلى حصر جميع المباني القائمة وقت التعداد ومكوناتها من وحدات سكنية وغير سكنية بجميع أنحاء الدولة وجمع البيانات عن أهم خصائصها من حيث النوع والملكية والإستخدام الحالي وأنواع الوحدات السكنية من شقق وفيلات وجراجات وحجرات مستقلة ودكاكين... وغيرها وحاجة المباني الي ترميم علاوة على مدى اتصالها بالمرافق العامة.

ثانياً: أهمية واستخدامات تعداد المباني:

تحديد ورسم سياسات وبرامج الإسكان على أساس البيانات التي توفرها تعدادات الإسكان عن توزيع المساكن وخصائصها.

تقدير الاحتياجات من المساكن مستقبلاً على أساس دراسة الوضع الحالي للمساكن ومتطلبات السكان.

المساهمة في توجيه أنشطة ومجالات عمل العديد من القطاعات مثل: (التشييد والصناعات المرتبطة بالتجهيز والتأسيس للمباني والوحدات).

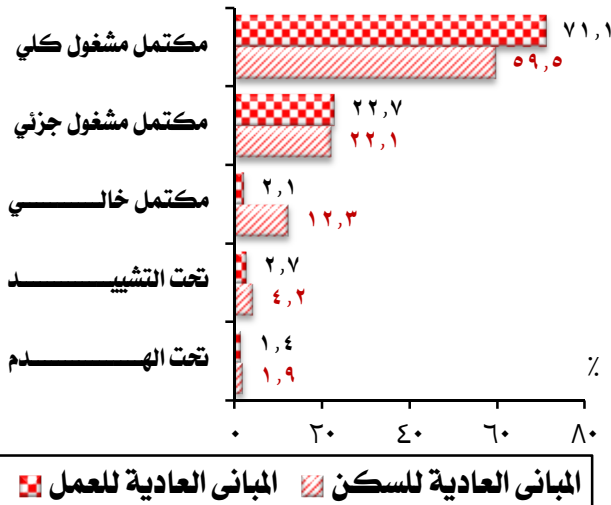
تحديد المناطق المحرومة من المرافق.

ثالثاً: تعريف ومفهوم مبنى التعداد:

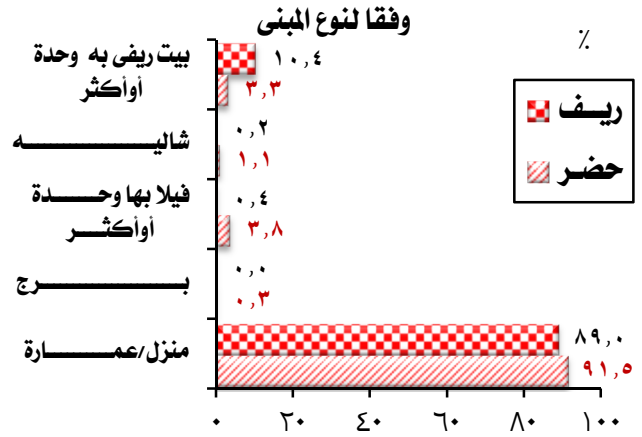
هو كل مشيد قائم بذاته ومثبت علي الأرض أو علي الماء بصفة دائمة أو مؤقتة بصرف النظر عن المادة المشيد منها ومعد للسكن أو العمل أو السكن والعمل أو العبادة أو أي نشاط آخر.

٤- الوضع الحالي للمباني العادية:

التوزيع النسبي للمباني العادية للسكن أو العمل وفقاً للوضع الحالي للمبنى



التوزيع النسبي للمباني العادية للسكن



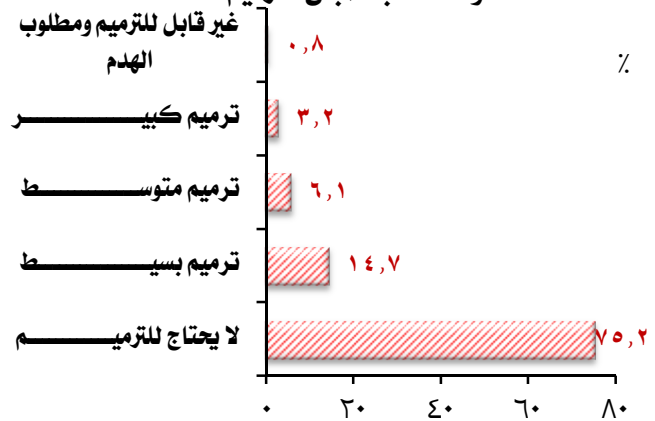
تمثل المباني (منزل/عمارة) الغالبية العظمى من المساكن حيث بلغت ٩١,٥٪ للحضر مقابل ٨٩٪ للريف.

تأتي المباني التي هي عبارة عن بيت ريفي به وحدة أو أكثر في المرتبة الثانية بنسبة ١٠,٤٪ للريف مقابل ٣,٣٪ للحضر.

أما المباني التي عبارة عن فيلا بلغت نسبتها في الحضر ٣,٨٪ مقابل ٠,٤٪ في الريف. كانت أدنى نسبة للمبنى الذي عبارة عن برج أو شاليه.

٣- حاجة المباني العادية للترميم:

التوزيع النسبي للمباني العادية (سكن / عمل) وفقاً لحاجة المبنى للترميم



بلغ عدد المباني العادية التي لا تحتاج للترميم ١٠ مليون و ١٢ ألف مبنى بنسبة (٧٥,٢٪) من اجمالي المباني.

١٤,٧٪ من المباني تحتاج الى ترميم بسيط.

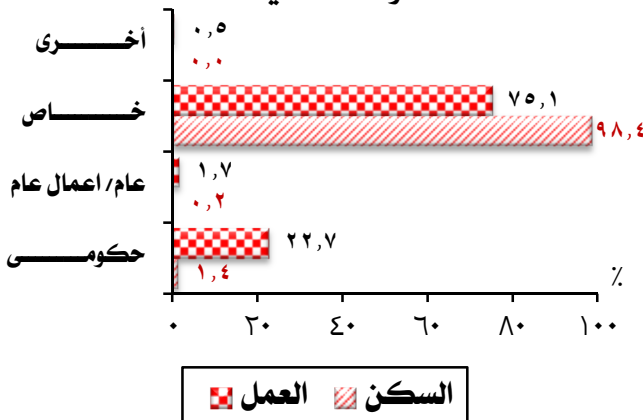
٦,١٪ من المباني تحتاج الى ترميم متوسط.

٣,٢٪ من المباني تحتاج الى ترميم كبير.

٠,٨٪ من المباني غير قابلة للترميم ومطلوب لها الهدم.

٥- ملكية المباني:

التوزيع النسبي للمباني العادية (سكن / عمل) وفقاً للملكية



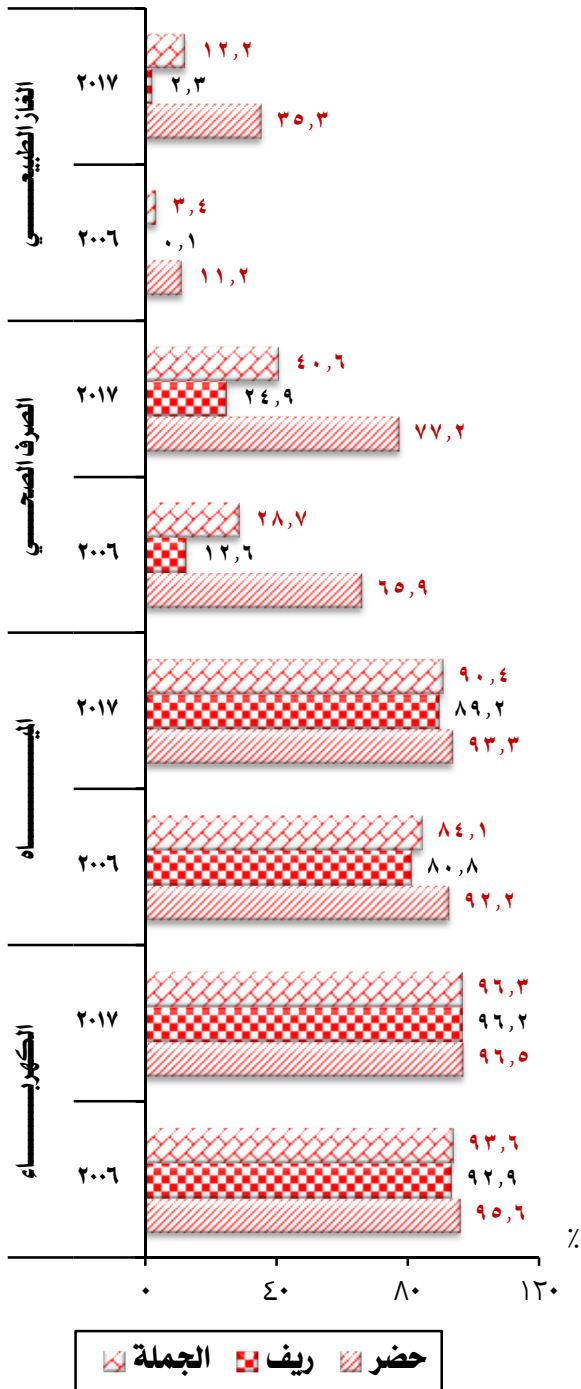
٩٨,٤٪ من المباني العادية للسكن مقابل ٧٥,١٪ للعمل هي مباني يملكها القطاع الخاص.

١,٤٪ نسبة المباني العادية للسكن مقابل ٢٢,٧٪ للعمل التي تملكها الحكومة.

تتوزع النسب الباقية من المباني على القطاع العام والقطاعات الأخرى.

٨- توزيع المباني وفقاً لاتصالها بالمرافق العامة:

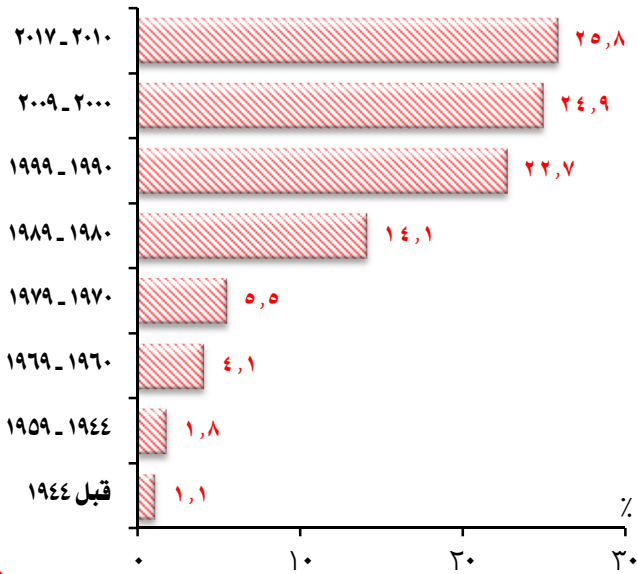
نسبة المباني المتصلة بالمرافق العامة وفقاً لنوعها



٩٦,٣٪ من المباني متصلة بالشبكة العامة للكهرباء عام ٢٠١٧ مقابل ٩٣,٦٪ عام ٢٠٠٦.
 ٩٠,٤٪ من المباني متصلة بالشبكة العامة للمياه عام ٢٠١٧ مقابل ٨٤,١٪ عام ٢٠٠٦.
 ٤٠,٦٪ من المباني متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي عام ٢٠١٧ مقابل ٢٨,٧٪ عام ٢٠٠٦.
 ١٢,٢٪ من المباني متصلة بالغاز الطبيعي عام ٢٠١٧ مقابل ٣,٤٪ عام ٢٠٠٦.

٦- سنة بناء أقدم جزء للمبنى:

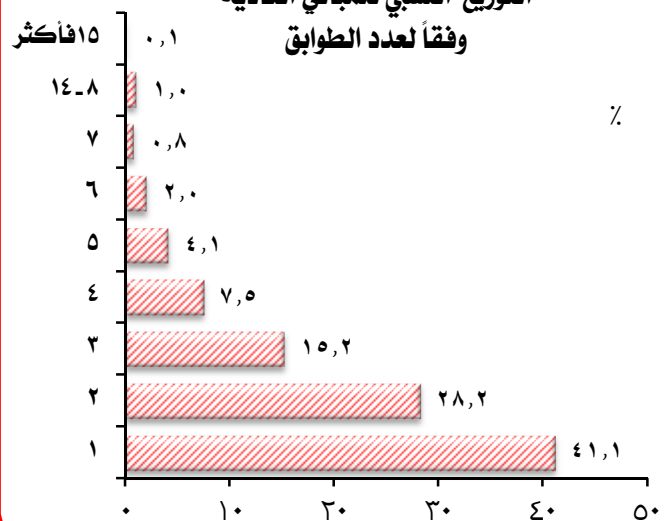
التوزيع النسبي للمباني حسب سنة بناء المبنى



٢٥,٨٪ نسبة المباني التي شيدت خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٠).
 شكلت المباني المشيدة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠) حوالي ٢٤,٩٪ من مجموع المباني.
 ٢٢,٧٪ من المباني شيدت خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٩٠).
 ١٤,١٪ من المباني شيدت خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٨٠).
 ١,١٪ من المباني تعود سنة تأسيسها إلى الفترة ما قبل عام ١٩٤٤.

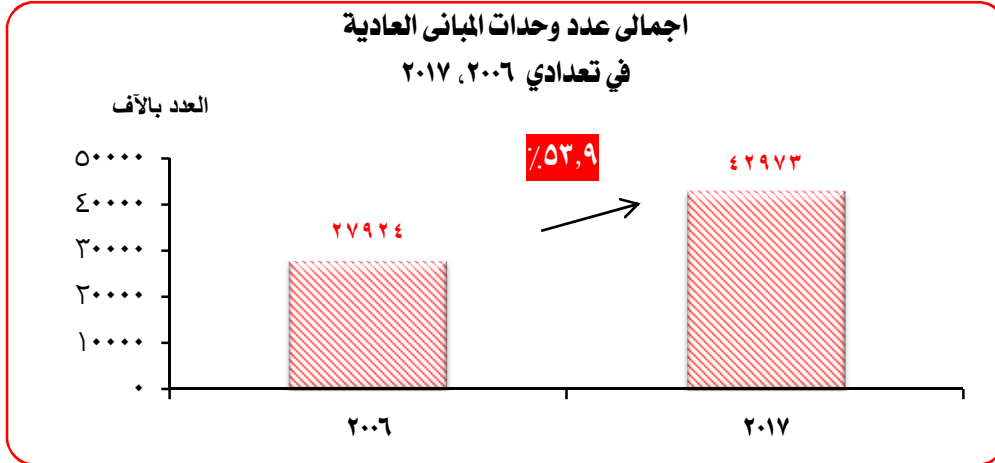
٧- عدد الطوابق بالمباني:

التوزيع النسبي للمباني العادية وفقاً لعدد الطوابق



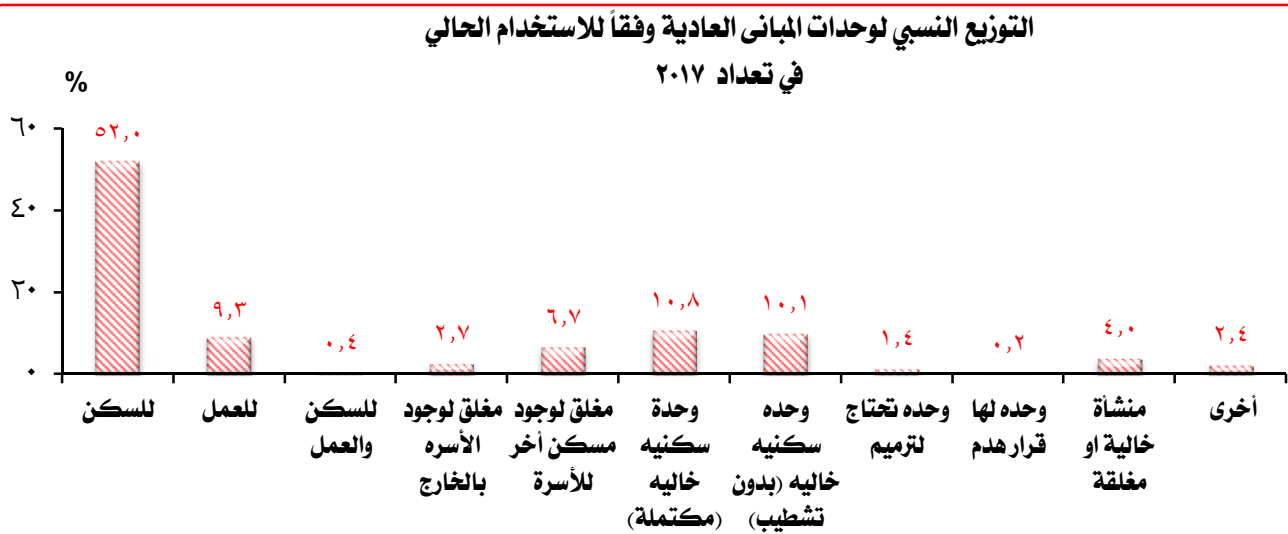
٩٢,١٪ من المباني يقل عدد الطوابق بها عن خمسة طوابق.
 النسبة الغالبة من المباني تتكون من طابق واحد بنسبة ٤١,١٪ (٤٧,٦٪ للريف مقابل ٣٦,٢٪ في الحضر).
 المباني المكونة من طابقين فأكثر بلغت نسبتها ٥٨,٩٪ من إجمالي المباني (٧٣,٨٪ للحضر مقابل ٥٢,٤٪ للريف).

٩. الوحدات السكنية وغير السكنية:



بلغ إجمالي عدد وحدات المباني العادية ٤٢٩٧٣ ألف وحدة عام ٢٠١٧ مقابل ٢٧٩٢٤ ألف وحدة في تعداد ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٥٣,٩٪.

١٠. الاستخدام الحالي لوحدات المباني العادية:



٢٢ مليون و ٩٧٣ ألف وحدة مباني عادية مخصصة للسكن بنسبة ٥٢٪ من إجمالي وحدات المباني العادية .

٩,٣٪ من إجمالي وحدات المباني تستخدم للعمل، ٠,٤٪ للسكن والعمل معاً.

٨ مليون و ٩٩٦ ألف وحدة سكنية وحدات سكنية خالية (منها ٤ مليون و ٦٦٢ ألف وحدة خالية مكتملة، ٤ مليون و ٣٣٤ ألف وحدة خالية بدون تشطيب). أي أن ٢٠,٩٪ من إجمالي وحدات المباني السكنية خالية منها (١٠,٨٪ وحدات خالية مكتملة، ١٠,١٪ وحدات خالية بدون تشطيب).

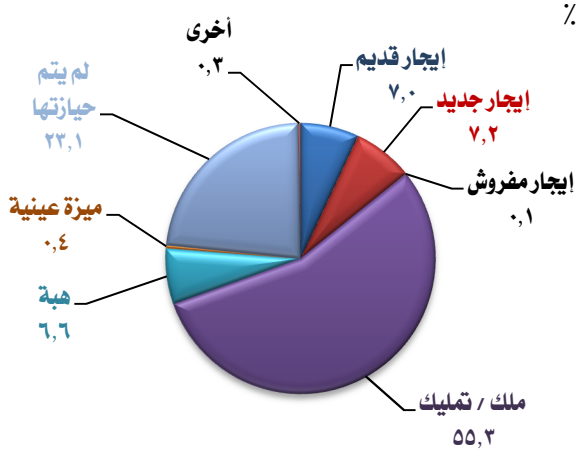
١,٤٪ من إجمالي وحدات المباني وحدات سكنية خالية تحتاج إلى ترميم.

٢ مليون و ٨٨٧ ألف وحدة سكنية مغلقة لوجود مسكن آخر للأسرة بنسبة ٦,٧٪، كما أن مليون و ١٥٩ ألف وحدة سكنية مغلقة لوجود الأسرة بالخارج أي بنسبة ٢,٧٪ .

وبذلك فقد بلغ عدد الوحدات السكنية المغلقة لوجود مسكن آخر للأسرة بالإضافة للوحدات السكنية الخالية (المكتملة، والتي بدون تشطيب، والتي تحتاج لترميم) ١٢ مليون و ٤٩٨ ألف وحدة بنسبة ٢٩,١٪ من جملة عدد الوحدات في مصر.

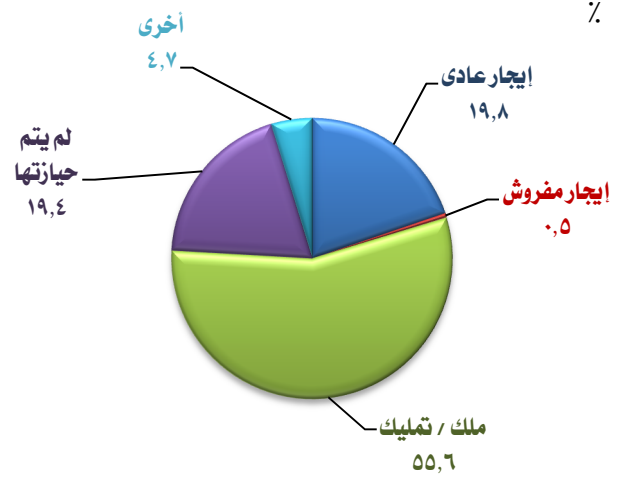
١١- توزيع وحدات المباني العادية وفقاً لنوع الحيابة

التوزيع النسبي لوحدات المباني العادية
وفقاً لنوع الحيابة ٢٠١٧



٥٥,٣٪ من الوحدات ملك أو تمليك لحائزيها عام ٢٠١٧.
٧,٠٪ من الوحدات عام ٢٠١٧ إيجار قديم مقابل
٧,٢٪ إيجار جديد.
أقل نسب كانت ٠,١٪ للإيجار المفروش و٠,٤٪ ميزة
عينية.

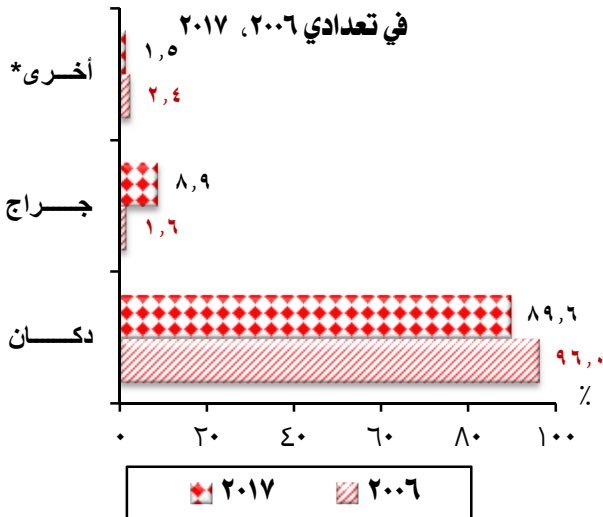
التوزيع النسبي لوحدات المباني العادية
وفقاً لنوع الحيابة ٢٠٠٦



٥٥,٦٪ من الوحدات ملك أو تمليك لحائزيها عام ٢٠٠٦.
١٩,٨٪ إيجار عادي.
١٩,٤٪ لم يتم حيابتها.
أقل نسبة بلغت ٠,٥٪ للإيجار المفروش.

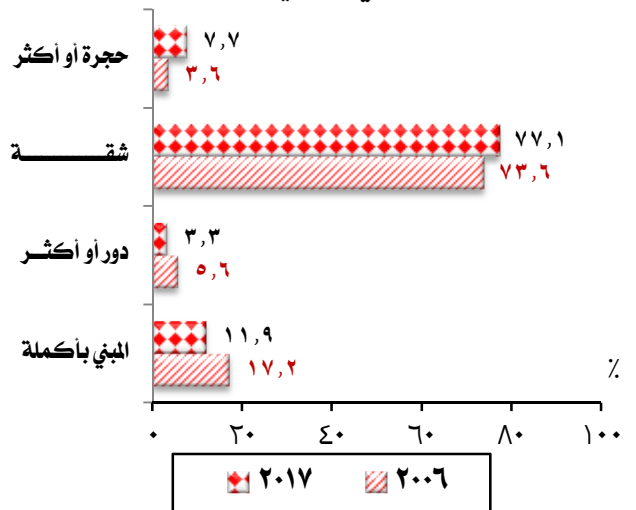
١٢- توزيع وحدات المباني العادية وفقاً لنوع الوحدة:

التوزيع النسبي لوحدات المباني العادية غير
السكنية وفقاً لنوع الوحدة



٨٩,٦٪ من وحدات المباني عام ٢٠١٧ دكاناً وأكثر مقابل
٩٦,٠٪ عام ٢٠٠٦.
٨,٩٪ من وحدات المباني عام ٢٠١٧ جراج مقابل
١,٦٪ عام ٢٠٠٦.

التوزيع النسبي لوحدات المباني العادية السكنية
وفقاً لنوع الوحدة في تعدادي ٢٠١٧، ٢٠٠٦



٧٧,١٪ من وحدات المباني عام ٢٠١٧ شقق مقابل
٧٣,٦٪ عام ٢٠٠٦.
١١,٩٪ من وحدات المباني عام ٢٠١٧ مبني بأكمله مقابل
١٧,٢٪ عام ٢٠٠٦.

٣٩,٨٪ مقدار الزيادة في عدد المنشآت بتعداد ٢٠١٧ مقارنة بتعداد ٢٠٠٦

أولاً: مقدمة:

يرصد تعداد المنشآت حجم ونوع المنشآت الاقتصادية ومدى انتشارها في كافة محافظات الجمهورية كما يرصد هيكل المنشآت بالقطاع الحكومي والعام/الأعمال العام والقطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية وغيرها، وهو المصدر الرئيسي لجميع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها في جمهورية مصر العربية والتي توفر صورة كاملة وشاملة عن المنشآت الاقتصادية.

أهداف تعداد المنشآت :

- ✓ تحديد المعالم الرئيسية لمجتمع الإحصاءات الاقتصادية في القطاعات المختلفة كالصناعة والتجارة والنقل والخدمات...الخ.
- ✓ تصوير الخصائص الأساسية للمنشآت كالنشاط الاقتصادي والكيان القانوني والقطاع الذي تنتمي إليه ..الخ.
- ✓ توفير إطار عن المنشآت يوضح خصائصها واماكن تواجدها وحجم التشغيل بها ، ليستخدم كمصدر للأطر اللازمة لإجراء التعدادات والأبحاث الاقتصادية المختلفة.
- ✓ يستخدم إطار تعداد المنشآت كمصدر لإختيار مفردات عينات المنشآت التي يراد دراستها بأسلوب المعاينة.

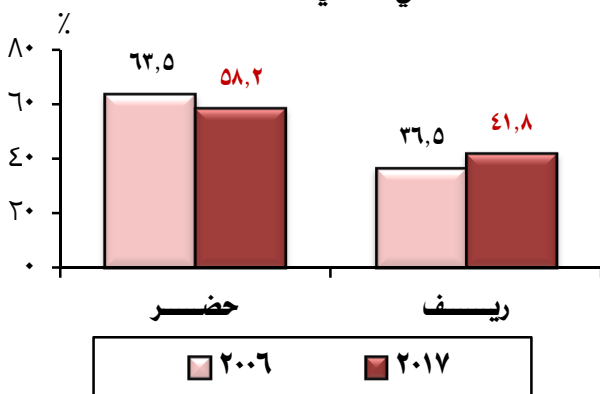
تعريف المنشأة:

المنشأة هي مكان ثابت يزاول فيه نشاط اقتصادي ويجوزها حائز سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً .

ثانياً: أهم النتائج:

١- عدد المنشآت:

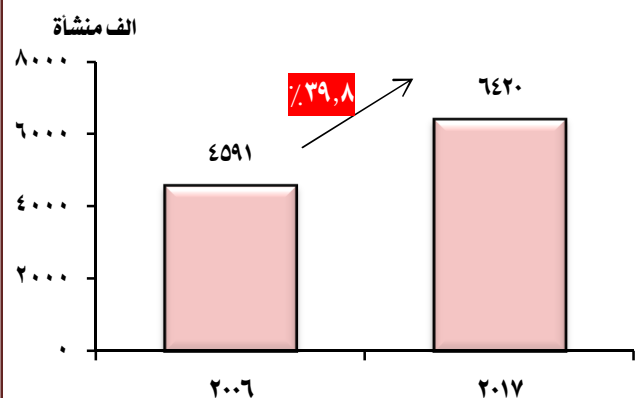
التوزيع النسبي للمنشآت وفقاً للحضر والريف
في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



✓ ٥٨,٢٪ نسبة المنشآت بالحضر عام ٢٠١٧ مقابل ٦٣,٥٪ لعام ٢٠٠٦.

✓ ٤١,٨٪ نسبة المنشآت بالريف عام ٢٠١٧ مقابل ٣٦,٥٪ لعام ٢٠٠٦.

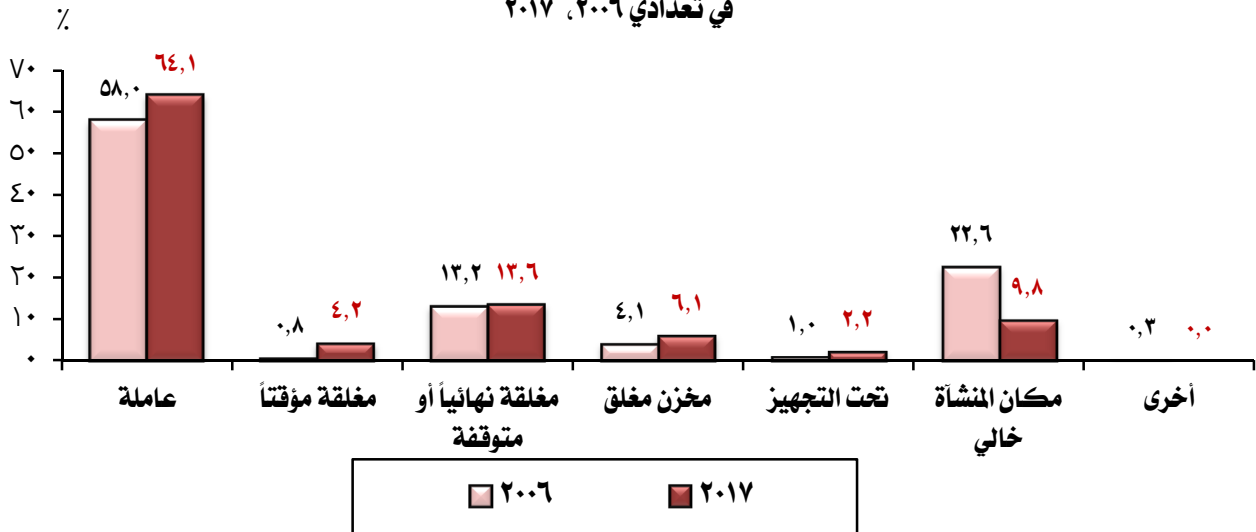
التوزيع العددي للمنشآت في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



✓ بلغ عدد المنشآت ٦ مليون و ٤٢٠ ألف منشأة عام ٢٠١٧ مقابل ٤ مليون و ٥٩١ ألف منشأة عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٣٩,٨٪.

٢. المنشآت وفقاً لحالة العمل:

التوزيع النسبي للمنشآت وفقاً لحالة العمل
في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



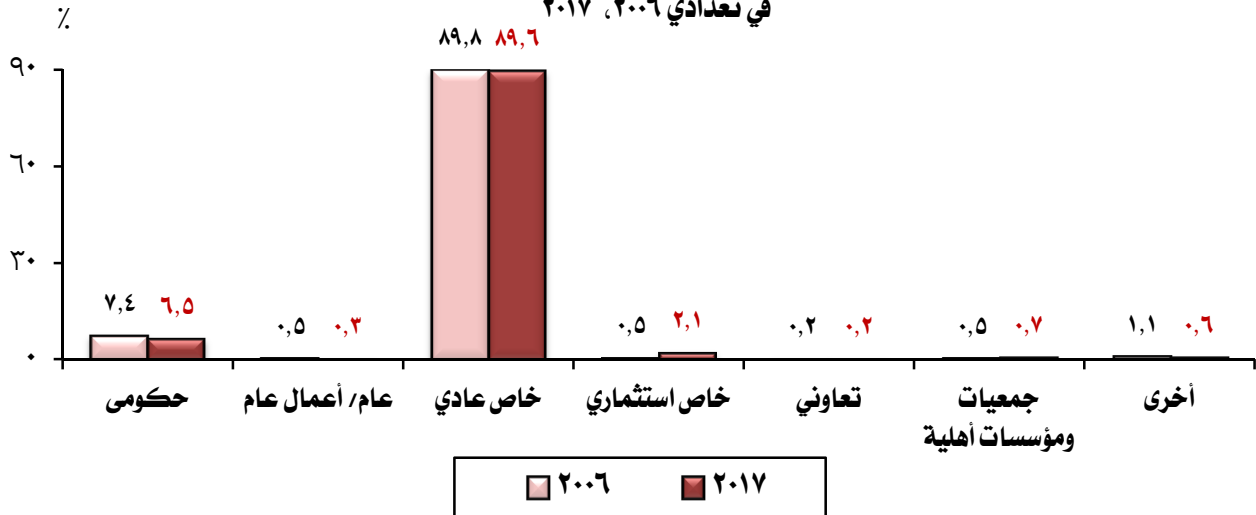
✓ ٦٤,١٪ من المنشآت تعد منشآت عاملة عام ٢٠١٧ مقابل ٥٨٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ ١٣,٦٪ من المنشآت تعد منشآت مغلقة نهائياً أو متوقفة عام ٢٠١٧ مقابل ١٣,٢٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ ٩,٨٪ من المنشآت تعد منشآت مكانها خالي عام ٢٠١٧ مقابل ٢٢,٦٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

٣. المنشآت العاملة وفقاً للقطاع:

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وفقاً للقطاع
في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



✓ ٨٩,٦٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة تابعة للقطاع الخاص العادي عام ٢٠١٧ مقابل ٨٩,٨٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

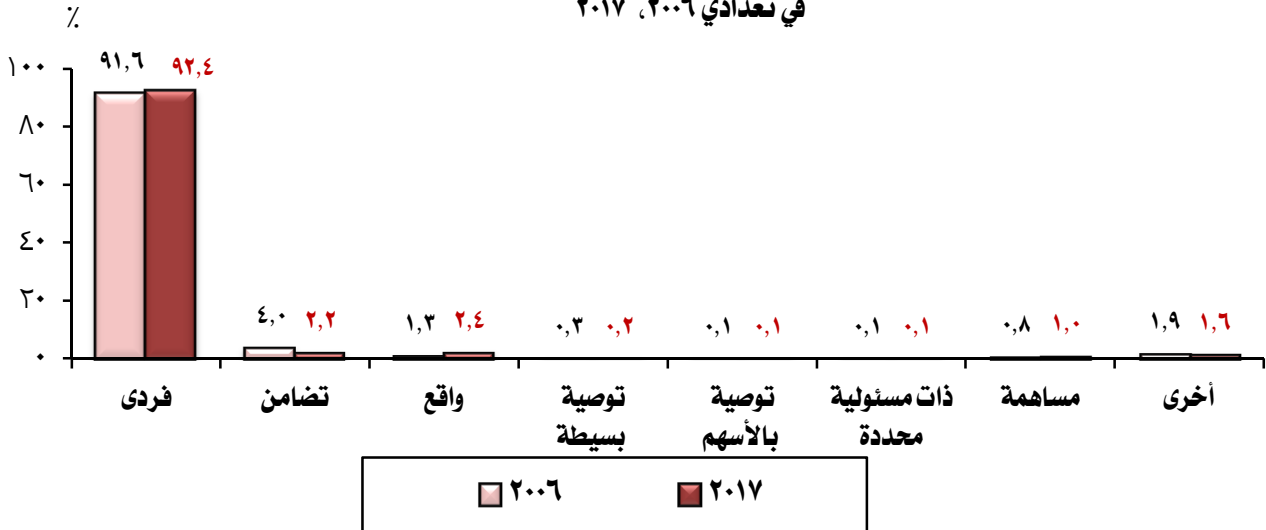
✓ ٢,١٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة تابعة للقطاع الخاص الإستثماري عام ٢٠١٧ مقابل ٠,٥٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ ٦,٥٪ منشآت عاملة وملك للحكومة عام ٢٠١٧ مقابل ٧,٤٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ نسبة قليلة من المنشآت تتبع باقي القطاعات ولا تتعدى النسبة ١٪ لاي منها.

٤. الكيان القانوني للمنشأة:

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وفقاً للكيان القانوني
في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



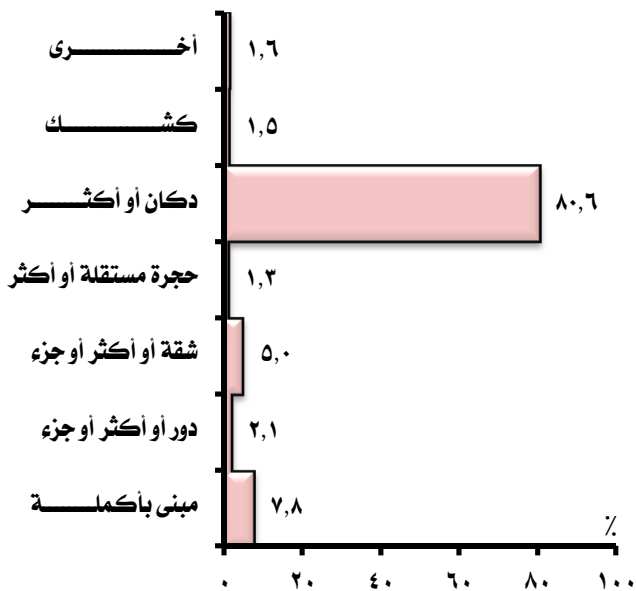
✓ ٩٢,٤٪ المنشآت الفردية (أي يملكها شخص واحد) عام ٢٠١٧ مقابل ٩١,٦٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ ٢,٢٪ من إجمالي المنشآت شركات تضامن عام ٢٠١٧ مقابل ٤,٠٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

✓ ٢,٤٪ من إجمالي المنشآت شركات واقع عام ٢٠١٧ مقابل ١,٣٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

٥. وصف المنشأة:

التوزيع النسبي للمنشآت وفقاً لوصف المكان
عام ٢٠٠٦



✓ ٨٠,٦٪ من المنشآت العاملة عام ٢٠٠٦ عبارة عن دكان

أو أكثر و ٧,٨٪ من المنشآت تشغل مبنى بأكمله.

✓ ٥,٠٪ من المنشآت تشغل شقة أو أكثر أو جزء.

✓ ٢,١٪ من المنشآت تشغل دور أو أكثر أو جزء من دور.

التوزيع النسبي للمنشآت وفقاً لوصف المكان
عام ٢٠١٧



✓ ٧٠,٧٪ من المنشآت العاملة عام ٢٠١٧ عبارة عن دكان

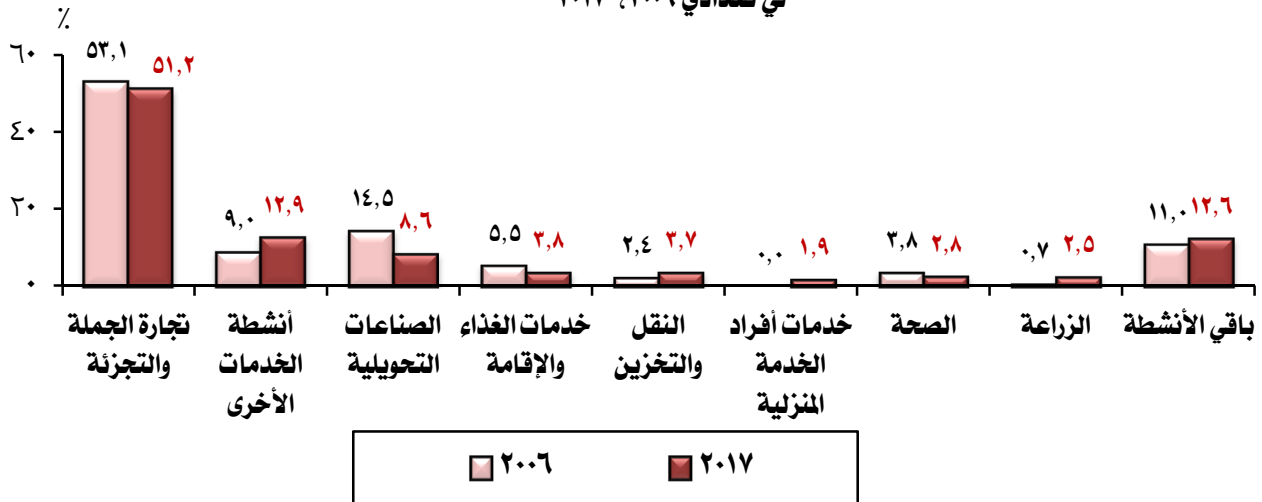
أو أكثر و ٧,٥٪ من المنشآت تشغل مبنى بأكمله.

✓ ٨,٢٪ من المنشآت تشغل شقة أو حجرة أو أكثر في وحدة سكنية.

✓ ٦,٣٪ تشغل حجرة مستقلة أو أكثر.

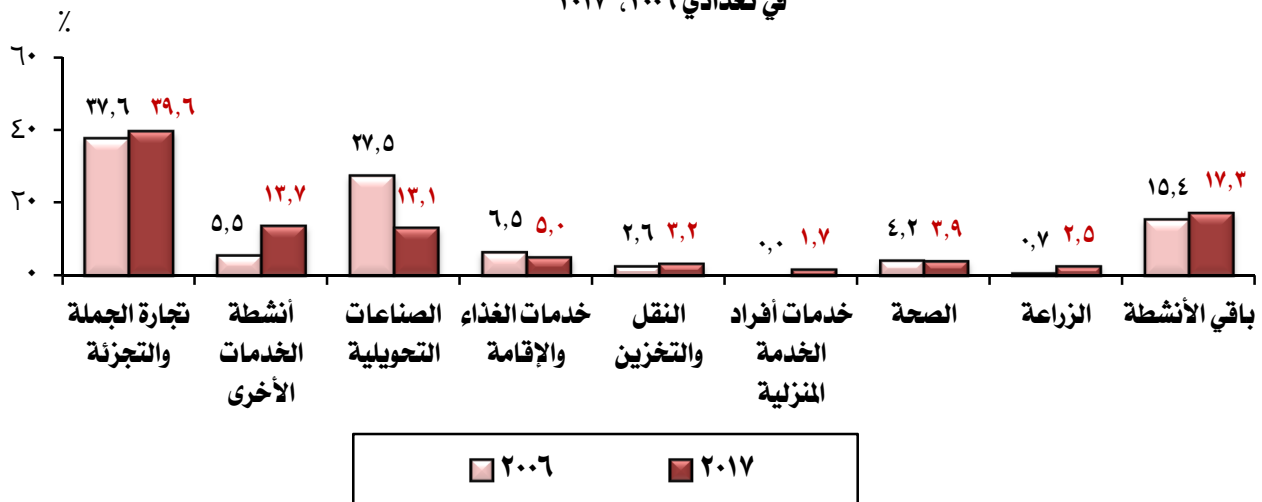
٦. النشاط الاقتصادي للمنشآت (عدا الحكومية) والمشتغلين بها:

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وفقاً للنشاط الاقتصادي
في تعدادي ٢٠١٧، ٢٠٠٦



- ✓ ٥١,٢٪ من إجمالي المنشآت عام ٢٠١٧ تعمل في تجارة الجملة والتجزئة والاصلاح مقابل ٥٣,١ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٨,٦٪ منشأة في نشاط الصناعات التحويلية عام ٢٠١٧ مقابل ١٤,٥٪ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٣,٨٪ منشأة في نشاط خدمات الغذاء والإقامة عام ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٪ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٣,٧٪ منشأة في نشاط النقل والتخزين عام ٢٠١٧ مقابل ٢,٤٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

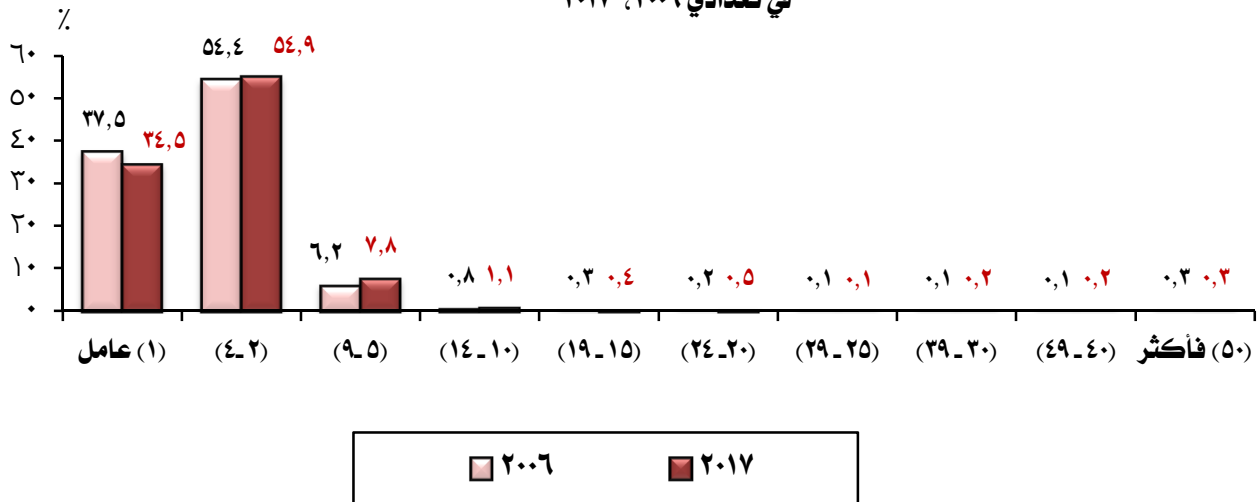
التوزيع النسبي للمشتغلين بالمنشآت العاملة وفقاً للنشاط الاقتصادي
في تعدادي ٢٠١٧، ٢٠٠٦



- ✓ ٣٩,٦٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت عام ٢٠١٧ يعملون في تجارة الجملة والتجزئة والاصلاح مقابل ٣٧,٦ مشتغل عام ٢٠٠٦.
- ✓ ١٣,١٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت عام ٢٠١٧ يعملون في نشاط الصناعات التحويلية مقابل ٢٧,٥٪ مشتغل عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٥,٠٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت عام ٢٠١٧ يعملون في نشاط خدمات الغذاء والإقامة مقابل ٦,٥٪ مشتغل عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٣,٩٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت عام ٢٠١٧ يعملون في نشاط الصحة مقابل ٤,٢٪ مشتغل عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٣,٢٪ من إجمالي المشتغلين بالمنشآت عام ٢٠١٧ يعملون في نشاط النقل والتخزين مقابل ٢,٦٪ مشتغل عام ٢٠٠٦.

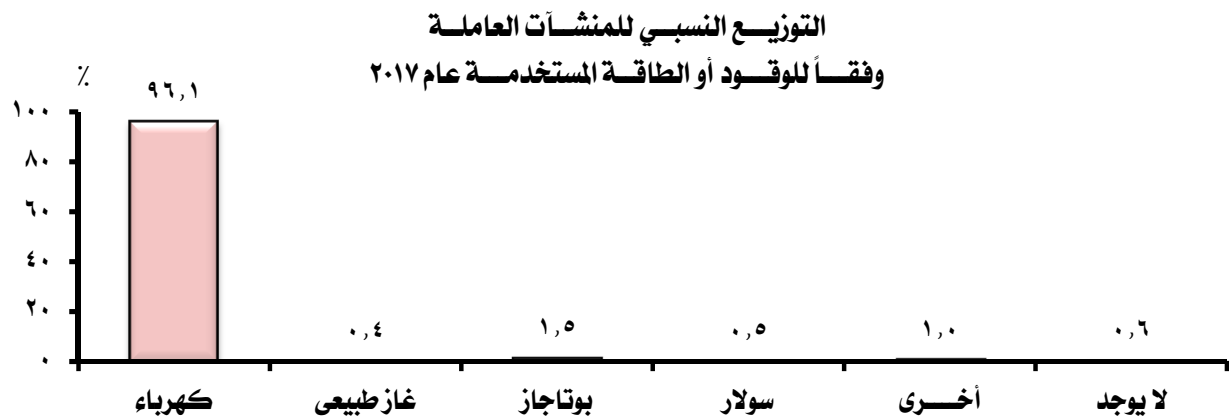
٧- عدد العاملين بالمنشأة:

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة وفقاً لصفات عدد العاملين
في تعدادي ٢٠٠٦، ٢٠١٧



- ✓ ٣٤,٥٪ من المنشآت هي منشآت صغيرة يعمل بها عامل واحد عام ٢٠١٧ مقابل ٣٧,٥٪ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٥٤,٩٪ من المنشآت العاملة يتراوح عدد العاملين بها (٢ - ٤ عامل) مقابل ٥٤,٤٪ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٧,٨٪ من المنشآت يعمل بها من (٥ - ٩ عاملاً) عام ٢٠١٧ مقابل ٦,٢٪ منشأة عام ٢٠٠٦.
- ✓ ٠,٣٪ من المنشآت يعمل بها (٥٠ عاملاً فأكثر) عام ٢٠١٧ مقابل ٠,٣٪ منشأة عام ٢٠٠٦.

٨- الوقود أو الطاقة المستخدمة في المنشآت:



- ✓ ٩٦,١٪ من المنشآت العاملة عام ٢٠١٧ تستخدم الكهرباء.
- ✓ ١,٥٪ من المنشآت العاملة تستخدم البوتاجاز.
- ✓ ١,٥٪ من المنشآت العاملة تستخدم السولار، ٠,٤٪ من المنشآت العاملة تستخدم الغاز الطبيعي.
- ✓ ١,٠٪ من المنشآت العاملة تستخدم وسائل أخرى مثل : (مازوت، كيروسين، ديزل، بنزين، زيوت وشحومات، فحم، طاقة شمسية، رياح).